



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

تخصص: محاسبة

بغنوان :

**دراسة وتحليل المردودية وأثرها على اتخاذ قرار التمويل
دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية**

إعداد الطالبتين: إيمان بجاج آية معروف

نوقشت و أجازت عند تاريخ: 2026/06/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	رئيسا
قطيب عبدالقادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
شرع يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا
عجيلة حورية	أستاذ محاضر "ج"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025م-2026م

الاهداء

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الحمد لله الذي بفضلته تتحقق الغايات، فما كان لهذا العمل أن يُنجز لولا توفيق الله ورعايته، فالحمد

لله الذي يسر لنا البدايات وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه. لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً

بالتسهيلات، لكننا بفضل الله فعلناها وحققنا الحلم

نهدي هذا النجاح لأنفسنا أولاً ثم إلى كل من سعى معنا لإتمام هذه المسيرة دمتم لنا سنداً لا عسراً

وبكل حب نهدي ثمرة نجاحنا وتخرجنا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامهم، وسهلتنا الشدائد بدعائهم، من دعمتنا بلا حدود يا من

اختصر الله فيهما كل معاني الرحمة والحنان، كل لحظة نجاح لنا هي انعكاس لتعبكما، أدامكما الله فرحة

في عمرنا (والدتين العزيزتين حفظهما الله)

و إلى النور الذي أنار دربنا والسراج الذي لا ينطفئ نوره، إلى من بذلوا جهد السنين من أجل أن نعتلي

سلالم النجاح، إلى من نحمل اسميهما بكل فخر، من بذلوا الغالي والنفيس واستمددنا منهم قوتنا

واعتزازنا بذواتنا، من كانوا نعمة من الله وسنداً لا يميل (والدينا العزيزين حفظهما الله)

إلى إخوتنا وأخواتنا الأعزاء، أنتم السند والدعم، حفظكم الله ووفقكم.

إلى التوأم الغالي طفلتنا الجميلة وطفلتنا العزيز، نسأل الله أن يحفظكما ويرعاكما، وأن يجعلكما من

الصالحين.

إلى صديقاتنا اللاتي جعلن هذه الرحلة أكثر متعة وأقل صعوبة، شكراً لكل لحظة ودعم، لكل كلمة

مشجعة، ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معاً.

"فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (6)" بعد كل تعب وسهر، جاء اليسر بفضل الله وبدعمكم،

هذا النجاح ليس لنا وحدنا بل لكم جميعاً، كل من كان لنا سنداً، شكراً من القلب، ونتمنى ان نكون

مصدر فخركم كما كنتم سنداً لنا.

الشكر والعرفان

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف قطيب عبد

القادر على هذه المذكرة، على ما قدّمه لنا من توجيهات علمية قيّمة، ونصائح

ببناءة، وملاحظات دقيقة، كان لها بالغ الأثر في توجيه هذا البحث وإخراجه في

صورته النهائية؛ فله منا فائق الاحترام والتقدير

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، الذين

ساهموا في تكويننا العلمي والأكاديمي، ولم يبخلوا علينا بعلمهم وخبرتهم

طوال سنوات الدراسة

وفي الختام، نسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،

وأن ينفع به، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تحليل المردودية ودورها في التأثير على اتخاذ قرار التمويل داخل المؤسسة الاقتصادية، و تم إختيار مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية كحالة تطبيقية للدراسة. معتمدين في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم المفاهيم الأساسية للمردودية وقرار التمويل، بينما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة و ذلك تم من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية و حسابات النتائج) للفترة الممتدة بين 2020-2022 و قد إستخدمت الوثائق المحاسبية والتقارير الرسمية لجمع المعلومات و تحليلها. و ذلك بهدف تقييم الأداء المالي للوحدة و معرفة كيفية تأثيره على توجيه القرار التمويلي لها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها:

- يساعد تحليل المردودية في تقييم كفاءة استغلال الموارد في تغطية كافة إحتياجات المؤسسة.
- تعتبر المردودية أداة فعالة و أساسية لإختيار قرار التمويل الأنسب لها بين التمويل الذاتي والخارجي.
- كلما حققت المؤسسة مردودية ايجابية، زادت قدرتها على الاعتماد على التمويل الذاتي وتقليل اللجوء إلى المديونية.
- الاعتماد المفرط على الديون يؤدي نتائج سلبية فيما يخص الوضعية المالية للمؤسسة ويزيد من مخاطر العجز والإفلاس خاصة عند تحقيق مردودية ضعيفة.
- **الكلمات المفتاحية:** تحليل المردودية، أداء المالي ، إتخاذ قرار التمويل ، تمويل ذاتي، تمويل خارجي ، مؤسسة الجزائرية للمياه ، مؤسسة إقتصادية .

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of profitability analysis and its role in influencing financing decisions within economic institutions. The Algerian Water Company in Ghardaïa was selected as a case study for the practical application. In the theoretical part, the descriptive-analytical method was used to present the basic concepts related to profitability and financing decisions. In the practical part, the case study method was adopted through the analysis of the company's financial statements (balance sheet and income statement) for the period 2020–2022. Data were collected from accounting documents and official reports and then analyzed in order to evaluate the financial performance of the company and understand its impact on financing decisions.

The study reached several important findings, the most notable are:

- Profitability analysis helps evaluate the efficiency of resource utilization in covering the company's needs.
- Profitability is considered an effective and essential tool for choosing the most appropriate financing decision between internal and external financing.
- The higher the profitability achieved by the company, the greater its ability to rely on self-financing and reduce dependence on debt.
- Excessive reliance on debt leads to negative effects on the financial situation of the company and increases the risk of financial distress and bankruptcy, especially when profitability is weak.

Keywords: profitability analysis, financial performance, financing decision, making, internal financing, external financing, Algerian Water Company, economic institution .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
ب - هـ	المقدمة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمردودية وقرار التمويل	
07	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية
07	المطلب الأول: مفهوم المردودية ،خصائصها و أهميتها
09	المطلب الثاني :محددات المردودية
25	المطلب الثالث :أنواع المردودية ومؤشرات قياسها
34	المبحث الثاني :عموميات حول التمويل
34	المطلب الأول :ماهية قرار التمويل وأهميته و العوامل المؤثرة فيه
39	المطلب الثاني:ماهية التمويل وأهميته
50	المطلب الثالث :أسس التمويل
55	المبحث الثالث :الدراسات السابقة

55	المطلب الأول :الدراسات السابقة العربية
59	المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية
60	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية	
66	المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة الجزائرية للمياه
69	المطلب الأول : لمحة عامة عن شركة الجزائرية للمياه
69	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه
74	المطلب الثالث :قسم ادارة الموارد البشرية في مؤسسة الجزائرية للمياه
76	المبحث الثاني : التحليل المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة
76	المطلب الأول :عرض وتحليل الميزانية ومؤشرات التوازن
81	المطلب الثاني : عرض حساب النتائج وتحليل المردودية
91	المطلب الثالث :اثر المردودية على قرار التمويل
95	الخاتمة
98	قائمة المراجع
105	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
33	طرق حساب مؤشرات المردودية وتحليلها	01
68	عدد الآبار المستعملة من طرف قطاعات المؤسسة : مجموع الآبار هو 97	02
76	تطور جانب الأصول الصافية من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة	03
77	تطور جانب الخصوم الصافية من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة	04
79	حساب رأس المال العامل	05
79	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	06
80	حساب الخزينة	07
81	يوضح نسب الهيكلية المالية للمؤسسة	08
82	جدول حساب النتائج للفترة (2020-2022)	09
85	الجدول التفاضلي لسنة 2020	10
85	الجدول التفاضلي لسنة 2021	11
86	الجدول التفاضلي لسنة 2022	12
88	حساب مردودية النشاط	13
89	حساب المردودية الإقتصادية للفترة (2020-2022)	14
90	معدل المردودية المالية	15

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العوامل المؤثرة في المردودية	15
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه	72
03	الهيكل التنظيمي لدائرة الموارد البشرية و التكوين بمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة غارداية	73
04	قطاع الموارد البشرية (الشركة الجزائرية للمياه)	75

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
105	الملحق الأول	01
106	الملحق الثاني	02
107	الملحق الثالث	03
108	الملحق الرابع	04
109	الملحق الخامس	05
110	الملحق السادس	06
111	الملحق السابع	07
112	الملحق الثامن	08
113	الملحق التاسع	09

المقدمة

توطئة:

تُعد المؤسسة الاقتصادية كيانًا يتأثر بشكل مباشر بالتحولات الداخلية والخارجية المحيطة بها، مما يستلزم منها الحذر واليقظة لتحقيق أهدافها بأقصى قدر من الكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة. وانطلاقًا من هذا المبدأ، يرتبط تحقيق الأرباح أو تطوير الإنتاجية في المؤسسات ارتباطًا وثيقًا بتعظيم مردوديتها. تبرز المردودية كمعيار أساسي لتقييم مدى نجاح المؤسسة في استغلال مواردها المتنوعة بكفاءة وعقلانية، والمحافظة على توازنها المالي لضمان نموها واستمراريتها، وهو ما يمثل الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المؤسسة.

وفي سياق هذا المسعى لتعظيم المردودية وضمان الاستمرارية، يمثل اتخاذ قرار التمويل أحد أكثر القرارات تعقيدًا التي تواجه الإدارة المالية للمؤسسات، ويأتي في المرتبة الثانية بعد قرار الاستثمار. ونظرًا لتعدد مصادر التمويل، تضطر المؤسسة إلى المفاضلة بين البدائل المتاحة، والتي تختلف في شروطها وخصائصها، لاختيار ما يتناسب مع احتياجاتها ويسهم في تحسين أدائها المالي، تحقيق الربحية، وزيادة قدرتها الإنتاجية.

بناءً على ما تقدم، سيتناول هذا البحث دراسة وتحليل المردودية وتأثيرها على اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية:

الإشكالية: كيف تؤثر المردودية في اتخاذ القرار التمويلي الأمثل لمؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يؤثر مستوى المردودية لمؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية على نوع القرارات التمويلية المتخذة؟

- ما أثر إرتفاع نسبة الديون على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاعتماد على التمويل الذاتي ؟

- كيف يسهم تحليل المردودية بدقة في تحقيق التوازن المالي وترشيد قرارها التمويلي ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة عكسية بين مستوى المردودية ونوع القرارات التمويلية المتخذة.

الفرضية الثانية: كلما شكلت ديون المؤسسة نسبة كبيرة من خزيرتها، تضعف سيولتها وتتلاشى قدرتها على تمويل أنشطتها الذاتية.

الفرضية الثالثة: تسهم دقة تحليل المردودية، بمختلف أنواعها، في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وترشيد قراراتها التمويلية واقتراح حلول لمعالجة عجزها المالي، وذلك من خلال تقييم كفاءة استغلال الموارد، وفعالية الأنشطة، وهيكل التمويل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل خاص إلى:

- التعرف على أثر تحليل المردودية في اتخاذ قرار التمويل.
- استكشاف مفهوم المردودية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها.
- تحديد أنواعها ومؤشرات قياسها وتحليلها.
- توضيح ماهية قرار التمويل وأهميته والعوامل المؤثرة فيه.
- التعريف بالتمويل وأهميته وتحديد أنواعه ومراحله.
- تحديد مصادر التمويل المتنوعة وأنواعها.

أهمية الدراسة:

- تُعد المردودية أداة جوهرية تُعين المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ قرارات تمويلية سليمة ومناسبة، لا سيما عند مواجهتها لمحدودية الموارد وتزايد المنافسة.
- تسهم هذه الدراسة، من خلال إبراز العلاقة بين المردودية وطبيعة القرار التمويلي المتخذ، في إثراء تحليل الأداء المالي للمؤسسة.

- تساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة في استغلال مواردها المتنوعة.
- تساهم في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة، وضمان استقرارها المالي واستقلاليتها، وذلك بتقييم مدى كفاءة الموارد الذاتية في تغطية احتياجاتها.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في تعميق فهم مفهوم المردودية وتحليلها، وإبراز تأثيرها على قرار التمويل.
- الأهمية البالغة للموضوع في دعم المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ قرارات مالية فعالة.
- الارتباط الوثيق للموضوع بتخصصنا في المحاسبة والتسيير المالي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل 2026 إلى شهر مايو 2026.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في المؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف هذا البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، بينما اتبعنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. وقد تمثلت أداة الدراسة الرئيسية في تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال إنجاز هذه المذكرة مجموعة من الصعوبات، أبرزها:

- ضيق الوقت المخصص للجانب التطبيقي.
- الارتباط الوثيق لموضوع المردودية بالعديد من القضايا المتعلقة بالهيكل والأداء المالي، بالإضافة إلى عناصر الميزانية الأخرى.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين: خُصص الأول للجانب النظري، والثاني للجانب التطبيقي. يسبق هذين الفصلين مقدمة عامة، تليهما خاتمة عامة تتضمن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات. ويمكن إيضاح هيكل البحث على النحو التالي: الفصل الأول، الذي يحمل عنوان "الأدبيات النظرية و التطبيقية للمردودية وقرار التمويل"، قُسمَ إلى ثلاثة مباحث. خُصِّصَ المبحث الأول لتناول الإطار المفاهيمي للمردودية، حيث جرى فيه تقديم تعريفها، وتحليل عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، ثم استعراض أنواعها والمؤشرات المستخدمة في قياسها. أما المبحث الثاني، فقد تناولَ عموميات حول التمويل وقرار التمويل، حيث عُرِّفَ مفهوم كل منهما، وأبرزت أهميته في إدارة المؤسسة، كما عُرِضَت أسس التمويل وأنواعه ومراحلها. أما المبحث الثالث، فقد أُفِرِدَ للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، حيث جرى فيه استعراض أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي قاربت موضوع البحث، وبالأخص تلك التي تناولت المردودية وتأثيرها على قرارات التمويل. أما الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان "دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة غرداية"، فقد قُسمَ بدوره إلى ثلاثة مباحث. خُصِّصَ المبحث الأول لتقديم عام عن المؤسسة، وذلك بعرض لمحة شاملة عن الشركة الجزائرية للمياه، ودراسة تفصيلية للهيكل التنظيمي للوحدة بغرداية مع توضيح وظائفها المتعددة، إضافة إلى بيان دور قسم إدارة الموارد البشرية فيها. وفي المبحث الثاني، جرى تناول التحليل المالي للمؤسسة، وذلك بعرض القوائم المالية، وتحليل هيكل الأصول والخصوم، وكذلك تحليل حساب النتائج. جاء ذلك تمهيداً للمبحث الثالث الذي خُصِّصَ لدراسة أثر المردودية على القرار التمويلي في مؤسسة الجزائرية للمياه، مع تفسير النتائج ومقارنتها بالإطار النظري السابق، وذلك تحضيراً لصياغة الخاتمة العامة.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمردودية و قرار التمويل

تمهيد

تُعد المردودية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في تقييم أدائها وقياس مدى كفاءتها في استغلال مواردها المختلفة، كما تُعتبر أداة أساسية تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة، خاصة ما تعلق منها بقرار التمويل. ويُعد هذا الأخير من القرارات الحساسة داخل المؤسسة، نظراً لارتباطه المباشر بضمان استمرارية النشاط وتحقيق التوازن المالي، من خلال اختيار مصادر التمويل الملائمة بأقل تكلفة وأقل درجة ممكنة من المخاطر.

وتبرز أهمية تحليل المردودية في كونه يساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن مدى قدرتها على تحقيق الأرباح والاعتماد على التمويل الذاتي أو اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية، الأمر الذي يساعد الإدارة المالية على اتخاذ قرارات رشيدة تضمن تحسين الأداء المالي وتحقيق النمو والاستمرارية في ظل التغيرات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة.

وبناءً على ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية.

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل وقرار التمويل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية

تُعتبر المردودية من المؤشرات المهمة في المؤسسة الاقتصادية، إذ تساعد في تقييم الأداء المالي ومعرفة كفاءة النشاط داخل المؤسسة. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم المردودية وخصائصها، إضافة إلى محدداتها والعوامل المؤثرة فيها، مع عرض أنواعها ومؤشرات قياسها.

المطلب الاول: مفهوم المردودية، خصائصها و أهميتها

تعد المردودية أداة أساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ تساعد على معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و استغلال مواردها بكفاءة. ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف المردودية، خصائصها و أهميتها.

أولا : تعريف المردودية

التعريف 1: تُعرّف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال مجموعة من العمليات: الاهتلاك، الاستغلال، التمويل، والتوزيع¹.

التعريف 2: تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي².

التعريف 3: تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة القرارات المالية المتخذة وقدرتها على تحقيق الربح من خلال كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، تهتم بها كذلك البنوك كضمان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات وخدمات الديون في تاريخ الاستحقاق بصفة عامة

¹ - زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص 87

² - شيخة خميسي، التسيير المالي لمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 108

التعريف 4:

تعرف المردودية على أنها: ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها.¹

ثانيا :خصائص المردودية: من خصائص المردودية ما يلي:

- ✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- ✓ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة إليها في كل لحظة من حياتها.
- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الاجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة.
- ✓ يرتبط هذا المفهوم بالمؤسسة فال يمكن لشخص واحد إسناد تحقيقها بمفرده، بل يمكن أن تكون نسبية وجزئية وتقسيمية.
- ✓ بناءا على تشخصها، تؤثر السياسات المختلفة عليها بدرجات متفاوتة كثيرا أو قليلا مثل سياسات الاستثمار (الإهلاك، المخصصات) ، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).²

ثالثا :أهمية المردودية:

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

- 1/ إعطاء من أجل إستقلالية المؤسسة ودوامها، ويتجلى ذلك فيما يلي:
 - إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
 - تجديد الإستثمارات القديمة دون اللجوء أو الإعتماد على القروض بنسبة كبيرة.

¹ - كيفاني شهيدة ,مطبوعة محاضرات وتطبيقات في مقياس التسيير المالي ,جامعة ابو بكر بلقايد , تمسان , 2023 ص 79

² - لسعيد فرحات جمعة ,الادارة المالية لمنظمات الاعمال, دار المريح للنشر, الرياض , 2000, ص 59

- تحقيق التوازن المالي (الإستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).

2/ المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة، ويتجلى ذلك فيما يلي:

- زيادة الإستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي.

- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط المؤسسة.

- إنخفاض التكاليف مصدر تمويل خارجي وبالتالي الإستقلالية المالية.

هدف المؤسسة هو تحقيق الربح وذلك بإعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد

بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسيطرة في برنامجها ومن بينها تحقيق الربح واعطاء ذلك أهمية

بالغة نظراً لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم المنافسة والتقدم الموجود.¹

المطلب الثاني: محددات المردودية

تتأثر المردودية بمجموعة من المتطلبات والعناصر والعوامل التي تحدد مستوى كفاءة المؤسسة وقدرتها على

تحقيق النتائج المرجوة، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب .

أولاً: متطلبات المردودية:

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني

قصير وكذلك قياس المردودية.

الفرع الأول: مراقبة المردودية²

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات

¹ - احلام بوطاروس، ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة

8ماي 1945، قالمة 2016، ص 44

² - مبارك مبروكي، اثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، ورقلة، 2013، ص

بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها :

- 1- وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.
 - 2- تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.
 - 3- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعية، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كلياً على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية والاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية.
 - 4- نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية.
 - 5- مصلحة الدراسات الاقتصادية.
 - 6- تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية.
- وهنا يمكن القول أن المراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.

الفرع الثاني: قياس المردودية

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن لا بد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف قياس المردودية شيء مهم جيداً تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية وثيقاً بالمحاسبة.

نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا إن التحاليل التميز وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعنية ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

1-المحاسبة العامة.

2-المحاسبة التحليلية.

لذا نجد المحاسبة العامة تتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية.¹

عكس المحاسبة التحليلية هي تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوءه مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات المسؤوليات.²

ثانيا : العناصر المؤثرة على المردودية

تهتم المردودية بجملة من المكونات هي:

1-الإنتاجية: وهي مؤشر يقاس بنسبة كمية السلع المنتجة إلى كمية العوامل المستهلكة، ويؤثر بشكل مباشر على المردودية الاقتصادية بالمساهمة في تتبع تغيرات التكاليف ويمكن صياغتها كالآتي:

$$I_{max} \div V_a$$

حيث :

V_a : القيمة المضافة.

¹ - سليمان بوعصبانة يوسف , اثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية , مذكرة ليسانس , غرداية , 2025, ص17

² - تريعة ايناس ,ساكر دعاء ,اثر الرفع المالي على المردودية الاقتصادية , مذكرة ماستر ,جامعة الشهيد شيخ التبسي , تبسة , 2023, ص 21

Imax: الأصول الثابتة للإستغلال.

2- الفعالية: تقيس رأس المال الاقتصادي عن طريق سرعة دوران رأس المال المستعمل وتتعدد بتعدد قياسات رأس المال المستعمل، وتستطيع حساب سرعة دوران عناصر الأصول كالآتي:

$$va = ca \div at$$

حيث:

VR : سرعة الدوران

CA: رقم الأعمال

AT : الأصل الإجمالي

من خلال تحليل مركبات المردودية نستنتج دور وأهمية هذه الأخيرة كنتيجة تساهم في نجاح سيورة سياسة المؤسسة كما نخلص إلى أن المردودية الاقتصادية تتوقف على النتيجة الاقتصادية في حين أن المردودية المالية تتوقف على النتيجة الصافية إما عن العلاقة التي تربط كل من المردوديتين معا تسمى بأثر الرفع المالي.¹

ثالثا :العوامل المؤثرة في المردودية:

- تشكل المؤسسة ركيزة التنمية الاقتصادية، وهي تعمل ضمن محيط يتأثر بعوامل متعددة تؤثر مباشرة على تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها المردودية (التي تُعد مؤشراً أساسياً للأداء).
- تتنوع هذه العوامل في تأثيرها (إيجابي أو سلبي) وتُقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:
- 1/عوامل خارجية:** وهي ظروف المحيط الاقتصادي التي يصعب على المؤسسة التحكم بها.
- 2/عوامل داخلية** وهي مرتبطة بالبنية الداخلية للمؤسسة، وخاصة كفاءة الجانب الإداري.

1-العوامل الخارجية:Factures externes

وهي نابعة من خارج المؤسسة تتمثل في:

¹ - احلام بوطاروس , ياسمين نابتي , دور الوظيفة المالية في تجسين مردودية المؤسسة الاقتصادية ,مرجع سابق ,ص 45

1-1 التضخم النقدي Inflation Monétaire:

التضخم النقدي هو أكبر مشكل اقتصادي تواجهه المؤسسة في سبيل تحقيق مردودية مقبولة حيث يكون تأثيره مباشرا على العملية الإنتاجية وعلى الأسعار¹

2-1 السوق Marché :

حيث أن السوق عامل مؤثر على مردودية المؤسسة حيث يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما كبيرا له، وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق لتفسير المعطيات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء، ورصد حاجاتهم من أجل تلبيتها.

3-1 المنافسة Compétitivité:

تعرف المنافسة على أنها القدرة المستثمرة للمؤسسة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، فالمؤسسة يجب أن تكون على دراية بعامل المنافسة، فهو يشكل على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، إذ أن الجودة والسعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة.

4-1 السياسة الضريبية Politique Fiscale:

تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، كما أن لهذه السياسة دورا في التأثير على مردودية المؤسسة وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب.²

2-العوامل الداخلية: Factures internes:

أما هذه العوامل فتكون تابعة من داخل المؤسسة، والتي تؤثر تعرقل بدورها تحسين مردوديتها، كما يمكن القول أنها العوامل المتعلقة بالإدارة.

¹ - عمار بوخزار، التسيير المالي مطبعة الضريبيين، دمشق، 1992، ص 195

² - حاجي اسماء، قلقول خالدة ياسمين، دور تحديث الخدمات البنكية في تحسين مردودية البنك، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 ص 56

1-2 تسيير الموارد البشرية :Gestion des ressources humaines

إن العامل البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئسي لنشاطها، ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات، وفي العموم هي مشكلة إنسانية إجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير القادرة على التحكم في تسيير مواردها البشرية قد يؤثر سلبا على مرد ودينها، ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال

- استياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين.
- عدم الاهتمام بتطوير العاملين ومشكلة الأجور، وارتفاع حوادث العمل.

2-2 السياسة الإنتاجية: Politique de productivité :

- عدم التحكم في الإنتاج هو أيضا مؤثر على المردودية، وذلك لأنه من أولى مسؤوليات مدير إدارة الإنتاج والعمليات. يحتل الإنتاج أهمية خاصة، سواء في مؤسسات إنتاج السلع أو مؤسسات تقديم الخدمات.¹

- يشكل الانتاج عامل المنافسة للمؤسسة والاقتصاد ككل، ويرتبط بتأثير المنتج في السوق (النوعية،السعر ... الخ).²

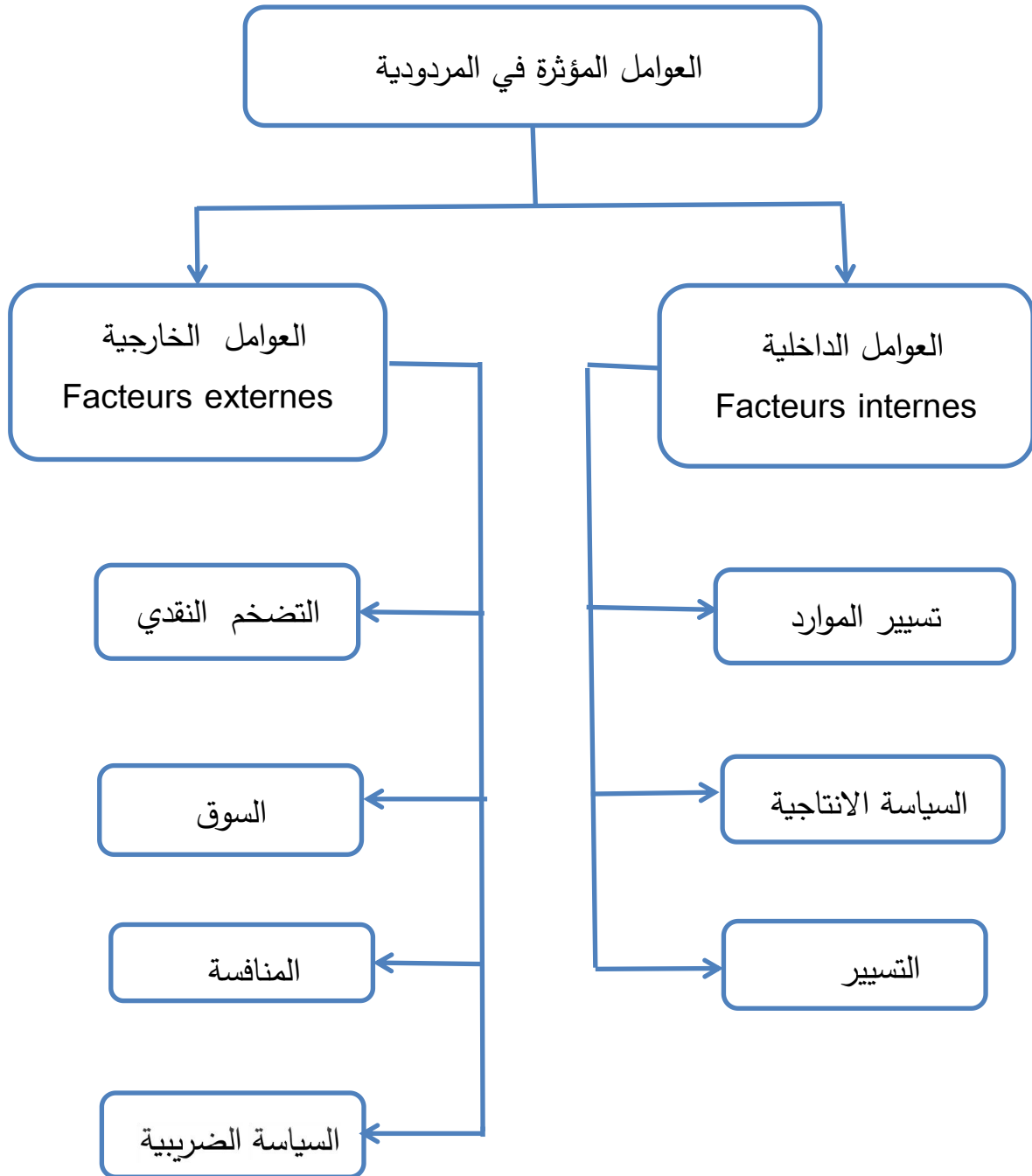
3-2 التسيير : Gestion

تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة انتهاج سياسة تسييرية محكمة، من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي يرأسها تحقيق المردودية. وأخيرا فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب.

¹ - شيحة عائشة، التحفيز والمردودية في المؤسسة، اطروحة الماجستر، جامعة تلمسان، 2010، ص 74

² Pascal combemale-arnaud-parienty, analyse de rentabilite nathan paris, 1999, p34

الشكل 01: العوامل المؤثرة في المردودية



المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث : أنواع المردودية ومؤشرات قياسها

تُعد المردودية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المؤسسة، حيث تتخذ عدة أنواع ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس كفاءة نشاط المؤسسة.

1/أنواع المردودية :

نظرا لتعدد وجهات النظر حول المردودية توجد عدة أنواع أهمها :

- المردودية التجارية
- المردودية الإقتصادية
- المردودية المالية.

أولا: مردودية النشاط (التجارية):

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة.

فهو معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.

والمعيار المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها.¹

حيث تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد ادارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

¹ - وفاء بالحبيب , تقييم الاداء المالي باستخدام المردودية في المؤسسة الاقتصادية , مذكرة ماجستير , جامعة ورقة, 2018,

كما تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة، والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها. ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات الدارسة المردودية التجارية.¹

مركبات المردودية التجارية:

1- مؤشر الهامش الإجمالي في المؤسسات التجارية: يتم استخدام هذا الهامش بكثرة، ويعتبر الهامش الإجمالي مصدرا أساسيا لربح المؤسسة التجارية ورقم الأعمال. هذا الأخير هو المصدر الوحيد للهامش الإجمالي، وبحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الهامش الاجمالي} = \frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

والنسبة المتحصل عليها تعبر عن قدرة دينار المبيعات على توليد هامش ربح خام، أو بتعبير آخر هو مقدار الربح العام في كل دينار من دنانير المبيعات، ومعدل الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع.²

2-مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال:

يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة. وبحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{فائض الاستغلال الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم.}}$$

¹ - بوشاهد محمد امين ,سويد محمد بلال, اثر تكلفة العاملين على مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية, مذكرة ماستر, جامعة 8 ماي 1945 ,قالمة, 2017, ص31

² - حواء شوايشية ,اميمة بن لوصيف, اثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسة الاقتصادية , مذكرة ماستر ,جامعة 8 ماي 1945 ,قالمة, 2025, ص 15

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- الاهتلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية.
- المؤونات من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة في النقدية، وقد تستوجب:
- مدفوعات فيما بعد.
- المصاريف المالية.
- خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة.
- ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزة وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين.
- الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمنظمة يمكنها من النمو.

3- مؤشر الهامش الصافي:

ويسمى أيضا بالربحية، وتقوم على أساس مقارنة الربح الصافي برقم الأعمال، فهي تقيس معدل الربح المتحصل عليه من عمليات الاستغلال، والعمليات ذات الطابع المالي والعمليات الاستثنائية.

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم.}}$$

هذا المقياس دليل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية وقدرتها على التنافس، لأن ارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع الربح. هذا الأخير يتحكم فيه عنصرين هما السعر والتكاليف اللذين ما تستطيع المؤسسة مزاحمة منافسيها.

كذلك يمكن تعديل هذه النسبة بتعويض النتيجة الصافية بالنتيجة الجارية ومنه نجتنب تأثير العمليات الاستثنائية، أو تعويضها بالتدفق النقدي بعيدا عن سياسة الاهتلاكات أو تعويضها بنتيجة الاستغلال.

$$\text{قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة موجبة} = \frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم.}}$$

فالاعتماد على التدفق النقدي بدل النتيجة الصافية يسمح للمؤسسة عزل تغيرات سياسة الإهلاك المعتمدة

من طرفها.¹

ثانيا: المردودية الاقتصادية:

تمثل المردودية الاقتصادية قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة (ربح) انطلاقاً من حجم رأس المال المخصص للاستغلال.²

ونقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المحدد بالعلاقة التالية :

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة التشغيلية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية .

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة التشغيلية حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة التشغيلية.³

و تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية والاستثنائية، وتتمثل في العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال بعد الضريبة، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة الممولة بموارد دائمة، إلا

أن البعض يستخدم الأصول غير الجارية مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية.

الأصول الاقتصادية (رأس مال مستثمر في الاستغلال - أصول غير جارية + BFR)

أما الاستدانة الصافية فتحسب كالآتي:

أموال خاصة + استدانة صافية

¹ - عادل عشي, الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم , مذكرة ماجيستر , جامعة بسكرة, 2002, ص82

² Béatrice et francis grandguillot' analyse financière' - mémentos, lmd, e édition (2015;2016)p215

³ - الياس بن الساسي ,يوسف قريشي ,التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , 2011, ص315

الاستدانة الصافية = الديون (طويلة متوسطة وقصيرة الأجل - توظيفات مالية - خزينة الاستخدامات)
أي المتاحات مثل البنك والصندوق

كما يتم حساب تكلفة الاستدانة كآلاتي:

تكلفة الاستدانة = أعباء (مصاريف مالية صافية / استدانة صافية)

حيث أن:

الأعباء المالية الصافية = أعباء مالية - نواتج مالية

مركبات المردودية الاقتصادية:

فقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

1:معدل المردودية الاقتصادية Re = نتيجة العمليات (الاستغلال) بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

Re نتيجة العمليات بعد الضريبة / رقم الأعمال خ ر * رقم الأعمال خ ر / الأصول الاقتصادية

Re = معدل ربحية الاستغلال × معدل دوران الأصول الاقتصادية

2:معدل ربحية الاستغلال: يسمى أيضا بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال ويقاس ربحية

المؤسسة انطلاقا من دورة الاستغلال، حيث يقاس قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، قبل أو بعد الضرائب على حسب الحاجة، ويحسب بالعلاقة:

معدل ربحية الاستغلال = النتيجة العملياتية بعد الضريبة / رقم الأعمال خارج الرسم

3:معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقاس قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال بما

يساعد على الحكم على الحدود الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة ويحسب كآلاتي:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية.¹

¹ - حمو الزغبى ، مطبوعة في التسيير المالي ، جامعة الجزائر ، 2020 ، ص 45 46

ثالثا : المردودية المالية

تعرف بالنتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، وهي عبارة عن ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي.¹

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:²

معدل المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية المالية = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم) ×

(رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الاقتصادية) × (الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة)³

مركبات المردودية المالية:

1: معدل الربحية الإجمالية: يظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال أي قدرتها على تحويل إيراداتها الإجمالية إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية، ويحسب:

معدل الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / رقم الأعمال

2: معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال بما يساعد على الحكم على الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة. ويحسب كالاتي:

¹ - دغوم عبد الرحمان ,دراسة الرفع المالي على المردودية المالية ,مذكرة ماستر , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة, 2016, ص

² - الياس بن الساسي , يوسف قريشي , التسيير المالي ,مرجع سبق ذكره ,ص 317

³ Béatrice et francis grandguillot,op,cit, p52

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

3 : النسبة الهيكلية: تقيس التركيبة المالية للمؤسسة بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى الأصول الاقتصادية، حيث تمكن من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة لتغطي الاحتياجات المالية أي الأصول الاقتصادية، ويحسب:

النسبة الهيكلية = الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة¹

¹ - سعيدة بورديمة ,مطبوعة لتسيير المالي , جامعة 8ماي , 1945, قالمة, 2015, ص 46

الجدول 01 : طرق حساب مؤشرات المردودية وتحليلها

البيان	كيفية الحساب	تحليل النتائج
نسبة الهامش الاجمالي	الهامش الاجمالي ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	ارتفاعها يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق هامش ربح جيد وانخفاضها يدل على ضعف الهامش
نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال	فائض الاستغلال الاجمالي ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة نشاط الاستغلال وقدرة المؤسسة على تغطية اعبائها
مؤشر الهامش الصافي	النتيجة الصافية ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	ارتفاعها يدل على تحقيق ارباح صافية جيدة وتحكم افضل في التكاليف
قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة موجبة	التدفق النقدي ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	يبين قدرة المؤسسة على توليد نقدية من نشاطها
معدل المردودية الاقتصادية	النتيجة التشغيلية بعد الضريبة ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	يقيس كفاءة استخدام الاصول الاقتصادية في تحقيق الارباح
معدل ربحية الاستغلال	النتيجة العملياتية بعد الضريبة ÷ رقم الاعمال خارج الرسم	يوضح ربحية المؤسسة من نشاطها الاساسي
معدل دوران الاصول الاقتصادية	رقم الاعمال ÷ الاصول الاقتصادية	يقيس مدى مساهمة الاصول في تحقيق رقم الاعمال
معدل المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الاموال الخاصة	يبين الربح المتحقق من اموال المساهمين
معدل الربحية الاجمالية	النتيجة الصافية ÷ رقم الاعمال	يقيس قدرة المؤسسة على تحويل امبيعات الى ارباح
النسبة الهيكلية	الاصول الاقتصادية ÷ الاموال الخاصة	تقيس اعتماد المؤسسة على الاموال الخاصة لتمويل اصولها

المصدر : من اعداد الطالبتين

المبحث الثاني : عموميات قرار التمويل

يحتل التمويل مكانة هامة داخل المؤسسة الاقتصادية، باعتباره الوسيلة التي تسمح لها بتوفير الموارد المالية اللازمة لممارسة نشاطها وتطويره. كما يُعتبر قرار التمويل من القرارات الأساسية التي تتخذها المؤسسة لما له من تأثير مباشر على وضعيتها المالية وقدرتها على تحقيق التوازن والاستمرارية. ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مفهوم قرار التمويل وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى التطرق لمفهوم التمويل ومصادره وأنواعه ومراحله.

المطلب الاول: ماهية قرار التمويل وأهميته والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: مفهوم قرار التمويل

يعد اتخاذ قرار التمويل من القرارات الأصعب إطلاقاً بحيث يتطلب نوعاً من الدراسة المعمقة و المتأنية و ذلك يعود لمحدودية الموارد المالية المتاحة للمستثمر .

تعريف قرار التمويل 01:

الإدارك الكامل للبدائل المتاحة، و إمكانية المفاضلة بينها و إختيار افضلها لتحقيق اهداف المؤسسة، و ذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال فترة زمنية محددة في ظل معطيات كل من البيئة للداخلية و الخارجية و العمل على تنفيذه ومتابعته.¹

تعريف 2:

و يعرف أيضا أنه يبحث قرار التمويل في الكيفية التي تتحصل المؤسسة أو المستثمر على الأموال الضرورية للاستثمارات . وهذا القرار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لانه يتكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الايتثماري وتكلفة تمويلة وبما ان الموارد المالية محدودة ،فيجب على المستثمر او المؤسسة

¹ - جمال الدين العوينات ، الادارة وعملية اتخاذ القرار ،دار الهومة ،الجزائر ،2003،ص26

اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة والتقليل من أخطار الإفلاس.¹

ثانيا: أهمية القرار التمويلي:

تكمن أهمية القرار التمويلي في ما يلي:

1- إن السيولة لا يمكن المحافظة عليها من طرف الشركة و حمايتها من مخاطر الإفلاس و التصفية إلا عن طريق التمويل .

2-يساهم قرار التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت كالمباني أو استبدال المعدات و الادوات .

3- تتخذ المؤسسة القرار التمويلي من أجل مواجهة إحتياجاتها الجارية و الخروج من حالة العجز المالي.

4- كلما كان قرار التمويل صائب كلما زاد من القدرة التنافسية للمؤسسة ،حيث يمكنها إستغلال الفرص المتاحة امامها لتوسيع نشاطها.

5- يدفع قرار التمويل إلى دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشأة المؤسسة طبقا لخطتها الاستراتيجية و ذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها .

6- يضمن قرار التمويل السير الحسن للمؤسسة ، فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها و يوفر إحتياجات التشغيل و يزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة و جديدة، لهذا يعتبر قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب على المؤسسة أن تعتني بها، ذلك أنها المحدد لكفاءة مستخدمي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها وأفضلها ،واستخدامها استخداما أمثل،وتحقيق أكبر عائد وبأقل تكلفة و بدون مخاطر ،مما يساعد على بلوغ الاهداف المسطرة وان البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما

¹ - فاطمة الحاج قويدرالتمويل كاداة لاستثمارية المشاريع الاستثمارية دراسة شركة للخدمات الاستثمارية2009-2010 جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير ، ص 40.

يمكن من تكلفة رأس المال ، يتمثل في حسن اختيار قرار التمويل الذي يعتبر أساس السياسة المالية .¹

ثالثا: العوامل المؤثرة في صنع القرار التمويلي:

يخضع القرار التمويلي لبعض من العوامل المؤثرة على اتخاذه و تغييره في حالة استدعاء الضرورة و هي

كالآتي:

1- الملائمة:

تعرف الملائمة بأنها مدى توافق و ملائمة الأموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة

الاستخدامات في الأصول و العمليات التي ستقوم هذه الأموال بتمويله، و يتحقق عامل الملائمة من خلال:

- تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموال الملكية العادية و الممتازة و الاقتراض طويل الاجل .

- تمويل الأصول المتداولة الدائمة عن طريق الاقتراض طويل الأجل و متوسط الأجل.

- تمويل الأصول المتداولة المؤقتة عن طريق الاقتراض قصير الأجل.

2- الدخل:

الدخل هو العائد المتحقق للمؤسسة جراء استخدام الأموال المتاحة لديها، فعندما تقدم المؤسسة على الإقتراض

لتمويل عملية معينة، فإنه يجب أن تقارن بين معدل الفائدة المدفوعة للممول و معدل العائد الذي ستحصل

عليه ، فإذا كان فرقا إيجابيا يتم إعتماد القرض وسيلة لتمويل لتلك العملية و إلا فلا.

3- المرونة:

المرونة هي تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر

التمويل المناسب الذي يحقق متطلبات المؤسسة المالية و الذي يتميز بالمرونة بدرجة تمنح المؤسسة القدرة

¹ - ملال دحوشناني وليد ,اثر سياسات التمويل على ربحية المؤسسات الاقتصادية , والغاز -خلال الفترة مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ,والعلوم التجارية ,جامعة بلحاج بوسعيد عين تموشنت,2023-2024ص4

على التغيير في المستقبل ¹.

4- السيطرة:

إن سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي لها دور مهم في تخطيط مصادر التمويل لهذا السبب نجد ان المالكين المسيطرون يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض و إصدار الأسهم الممتازة بدلا من اصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين و الممتازين لا يهددون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل للإدارة.

5- التوقيت:

و هو تحديد المؤسسة للوقت المناسب للدخول فيه للسوق المالي من أجل الاقتراض بأقل تكلفة و بأفضل الشروط.

6- المخاطرة:

و ينظر إليها بمنظورين:

خطر التشغيل : يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة و الظروف الإقتصادية اذ يجب على المؤسسة أن تزيد من رأس المال التمويلي الذاتي في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض.

خطر التمويل: ينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في عملية تمويل عمليات المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين خاصة عندما يكون العائد المحقق من استثمار القروض أقل من أعباء خدمة الدين فمن الممكن جدا في هذه الحالة تعرض المؤسسة للإفلاس في حالة عجزها عن خدمة أعباء ديونها.²

¹ - فاطمة معاوي , دور قرارات التمويل في تحديد انتاجية المؤسسة ,دراسة ميدانية لمؤسسة المطاحن عمر بن عمر,قائمة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ,,جامعة 8 ماي1945 2015-2016,ص19

² - خديجة العفاني , هديل سارة رحاي , اثر القرار التمويلي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني تخصص محاسبة ومالية , معهد التكنولوجيا , جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2022-2023, ص 46

المطلب الثاني : ماهية التمويل ،اهميته ومصادره

لم يحظَ التمويل باهتمام واسع إلا في الآونة الأخيرة، رغم انه من اقدم فروع علم الإقتصاد، وقد كان للنظرية الإقتصادية الأثر الإيجابي على التمويل، حيث تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لهذا الفرع الذي لا يقل أهمية عن الفروع الأخرى، حيث تطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات المتفاوتة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، وتتمثل في: حدة المنافسة، ازدياد حدة التضخم، تأثير التطور التكنولوجي. كل هذه التحديات تحولت إلى أسباب كافية تدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة. بحيث يعد قرار التمويل من بين أهم القرارات وأكثرها حساسية بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية ومازال يمثل جدلا واسعا خصوصا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فيه، وتأثيره على العائد والمخاطر.

1- مفهوم التمويل:

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، ولم يتفق حول تعريف واحد له، سنتعرض إلى بعض التعاريف ونبين أهميته

يمكن تعريف التمويل بأنه:

التعريف الأول: توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال.¹

التعريف الثاني: هو البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة. ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، وأما الثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد²

التعريف الثالث: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو

¹ - رايح الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ص 95.

² - ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص 06

عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هناك حاجة إليه والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة.

3- أهمية التمويل :

تبرز أهمية التمويل في كونها من القرارات الأساسية التي تعنى بها المؤسسة، لأنها هي المحددة لكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة، والموافقة مع طبيعة المشروع الاستثماري المستهدف، واختيار البديل الأمثل لها، لتحقيق أكبر عائد وبأقل تكلفة وبدون مخاطر، وهذا ما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة وتتمثل فيما يلي:

1. يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل؛
2. تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
3. يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات؛
4. يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
5. المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.²

1- أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلته ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006 ص 337

² - زليخة علال كاميلية ليمان دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة مطاحن مرمودة - قالمة للفترة 2012 -2013 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص 9

ثالثا : مصادر التمويل

يمكن تقسيم مصادر التمويل لنوعين مصادر داخلية و مصادر خارجية سنقوم بإيجازها فيما يلي :

أولا :مصادر التمويل الداخلية

1-التمويل الذاتي :

هو عبارة عن مصدر تمويلي متولد من نشاط جاري للمؤسسة الإقتصادية، ولها حرية التصرف في إستخدامه دون شرط أو قيد، وذلك بتوجيهه لتمويل الإستثمارات المستقبلية، حيث يعتبر العنصر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة في التمويل قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية، وبمثابة الضمان الوحيد على وجود المؤسسة الإقتصادية واستمرارها¹.

مكونات التمويل الذاتي :**أ-الإهلاكات :**

ترتبط كلمة إهلاكات بالأصول، حيث يجب قياس هذه الأصول و إظهار قيمتها بالصافي في القوائم المالية وذلك وفق تكلفتها التاريخية ولذلك يعرف الإهلاك بأنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات نتيجة تدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية ويعد الجزء الأكثر أهمية في التمويل الذاتي خاصة في المؤسسات، وأيضاً هو طريقة لتجديد الاستثمارات فالهدف من حسابه يمكن في ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي²

ب-المؤونات:

يمكن أن تتعرض المؤسسة مستقبلاً إلى خسائر أو أخطار محتمل وقوعها تنشأ عن النشاط العادي وأخرى

¹ - كنوش بلال، بوقطوش نوار "مصادر التمويل الداخلية و دورها في تنشيط و تنويع الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مطاحن بني هارون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بوالصوف ميلة، 2019-2020 ص 13

² نظيرة قلادي، "دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي " دراسة حالة المؤسسة الصناعية SIJICO، للفترة 2009-2006" شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة سكيكدة، 2011 ص 9

تنشأ خارج النشاط، وتطبقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات بضرورة تشكيل المؤونات حيث نصت على أنه "حتى وفي غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالإهلاكات و المؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع". فالمؤونة هي أموال تقتطع من الأرباح مخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر محتملة الوقوع أو أكيدة الحصول. وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها :

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة
- أن يكون وقوع النقص في قيمة الأصل محتمل
- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي¹

ت - الإحتياطات :

و تقسم لنوعين هما:

1- إحتياطات الأرباح غير الموزعة

وهي أرباح محققة لدى المنشأة في سنين سابقة وغير موزعة على المساهمين ومحتفظ بها للإحتياط المستقبلي، وهي نوعان:

- إحتياط إجباري أو قانوني: يتم أخذه بحسب الأنظمة والقوانين المودعة .
- إحتياط إختياري: يتم أخذه بموافقة الهيئة العامة للمساهمين في المنشآت.

2 -إحتياطات رأسمالية: تنتجم عن إعادة تقييم موجودات المنشأة².

ج -الأرباح المحتجزة :

تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على

¹ - زليخة علال، كميالية ليमान مرجع سابق الذكر ص26

² - أحمد بوراس "تمويل المنشأة الإقتصادية" دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008 ص 28-29

أمالك المؤسسة وتستخدم المؤسسة هذه الأرباح لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها كما تستخدمها أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لا يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسارة وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الاقتراضية للمؤسسة¹.

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية:

إن اعتماد مصادر التمويل الخارجية أحد اهم عوامل تحقيق النمو في عمليات الجارية و الإستثمارية للشركات بحيث لن تتمكن اي شركة من الإستمرار في مجال الأعمال إلا و اعتمدت عليها و استخدمتها في تمويل كل من الأصول المتداولة و الثابتة و انشاء هيكل عناصر الأصول و ذلك نظرا لتأثيرها المباشر على السيولة و الربحية و على درجة المخاطر التي تتحملها الشركة و عليه يمكن إيجاز هذه المصادر في العناصر التالية:

1-مصادر تمويلية قصيرة الأجل

أولا : الإئتمان المصرفي

يقصد بالإئتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك. وتتعامل المؤسسات التجارية التي تحتاج إلى الائتمان المصرفي مع مسائل تتعلق باختيار نوع التمويل الذي تحتاج إليه والبنك الذي تتعامل معه، خاصة أن قدرة البنك على الإقراض ليست مطلقة بل محدودة بمجموعة من العوامل:

- رأسمال البنك واحتياطياته المختلفة.

- حجم الودائع.

- مستوى الودائع واستقرارها.²

و يتميز الإئتمان المصرفي قصير الأجل ببعض من الخصائص أهمها:

1-يتوقف حجم وقيمة القروض على حجم الشركة وشكلها القانوني ، وهذا ما يعبر عنه بالحد الأقصى

¹ - صبيحي حليلة التمويل البنكي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع

سكيدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة 20 أوت 1955 سكيدة، قسم العلوم الإقتصادية، 2016-2017 ص17

² - منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف، مصر، 1998 ص8

للإقتراض credit line، والذي يتحدد وفقاً لقدرة البنك على الإقتراض والحالة المالية للشركة، وحجم الأموال المستثمرة فى الأصول وحالة السيولة المالية والأرباح المحققة سنوياً.

2 - تستحق Maturity القروض قصيرة الأجل ويتم الوفاء بها في مدة زمنية قصيرة، ولذلك تقوم البنوك التجارية بمنح هذه القروض، كما أن الشركة قد تتخذ قراراً بعدم تجديد هذه القروض لتخفيف عبئها على الأرباح وهيكل التمويل .

3- أغلب هذه القروض تكون غير مكفولة بضمان معين، ولكن إذا كانت الحالة المالية للشركة ضعيفة تظهر القروض قصيرة الأجل بضمان أصل من أصول الشركة المتداولة أو الثابتة.¹

ثانياً: الإئتمان التجاري

يمكن تعريف الإئتمان التجاري trade credit، بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين و يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العمليات الصناعية. و تعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من إعتمادها على الإئتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، بل و قد يكون المصدر الوحيد قصير الأجل متاح لبعض المنشآت. هذا و يطلق على الإئتمان التجاري الإئتمان التلقائي نظراً لأنه عادة ما يزيد و ينقص مع التقلبات في حجم النشاط، أي أنه عادة ما يكون متاح بالقدر الملائم و في الوقت المناسب و تعد هذه واحدة من أهم مزايا الإئتمان التجاري، يضاف إليها أنه يتم دون إجراءات أو تعهدات رسمية.²

1- أشكال الإئتمان التجاري:

أ- الحساب التجاري: هو أهم أشكال الائتمان وأفضلها بالنسبة للمدينين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته لأي صعوبات.

ب- الشيكات المؤجلة: هي وسيلة غير مفضلة للمدينين لخطورتها ولعدم إلزامية الأجل الوارد فيها.

¹ - أسامة عبد الخالق الأنصاري، خيرى علي الجزيري، عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، "أساسيات التمويل" كلية التجارة، جامعة القاهرة مصر، 1999 ص455.

² - منير إبراهيم هندي "الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2007 ص 528

ج- الكمبيالات: تعتبر الشكل الأقل تفضيلا بالنسبة للمدينين في الائتمان التجاري لكن يفضلها الدائنون لسببين هما:

- إن المدينين لا يفضلون تنظيمها لأمر الدائنين لأنها تضع في يد الدائن مستندا يسهل عملية الإجراءات القانونية إذا قصر المدين بالوفاء.

-إن الدائنين يفضلونها لأنهم عن طريق تظهيرها قد يحصلوا على السلع ويستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقدا أو إيداعها برسم التأمين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها¹.

2-مصادر تمويلية متوسطة الأجل:

قروض مصرفية متوسطة الاجل:

تتراوح مدتها عادة ما تتراوح ما بين سنة إلى سبعة سنوات، موجهة أساسا لتمويل الإستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج، و أغلب هذه القروض مرهون بضمان²

قروض المدة: تتميز قروض المدة بأجلها المتوسط والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح بين 3 إلى 7سنوات مما يعطي للمقترض الإطمئنان بتوفر التمويل و إنخفاض مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض القصيرة الأجل، ومن المتعارف عليه أن معدل الفائدة على قروض المدة هذه يكون أعلى من ذلك المعدل على القروض قصيرة الأجل لتعويض المؤسسة التمويلية عن مخاطر ربط أموالها لفترة زمنية أطول، و يتحدد معدل الفائدة على القرض المذكور بسعر الفائدة السائد في السوق، وحجم القرض وتاريخ إستحقاقه والجدارة

¹ - الجوزي غنية "أهمية إعتتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة و تمويل تطورها" دراسة حالة مجمع صيدال مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، 2011-

² - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012، ص189

قروض التجهيزات: عندما تقوم الشركة بشراء آلات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات. وتدعى هذه قروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الإجتماعية. أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة. وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى الـ 20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول، يدفعها المقرض.²

3-مصادر التمويل طويلة الأجل:

يشمل هذا النوع من التمويل ما يلي :

أولا : أموال الملكية

أ-الأسهم العادية:

السهم هو جزء من رأسمال شركة المساهمة، حيث يقسم رأسمال الشركة عند تأسيسها إلى أجزاء متساوية يمثل كل منها سهم. وتمثل الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة القائمة أو الجديدة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا فقد كان الإعتماد على هذا النوع من التمويل شبه رئيسي، وذلك لكون هذا النوع من الأسهم لا يحمل المؤسسة أية أعباء أو تكلفة مالية ثابتة للغير كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى.³ و من مميزات الأسهم العادية ما يلي:

-لا تشكل كلفة ثابتة على الشركة، لأنه لا يستحق عليها عائدا إلا إذا تحقق الربح، وتقرر توزيعه كله أو جزءا منه.

- تقادي فرض بعض القيود المالية التي قد ترد مع مصادر التمويل الأخرى، مثل الحفاظ على مستوى محدد من المديونية، ومستوى معين من أرس المال.

¹أمين كعواش "تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الإقتصادي" حالة ولاية جيجل ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2013-2014 ص 108

²أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر، ص 47

³مداس حبيبة "إدارة مصادر التمويل" مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

- قد تكون أكثر سهولة في التسويق من أدوات الدين الأخرى، خاصة إذا كان مستقبل الشركة المصدرة لها جيدا.¹

ب- الأسهم الممتازة:

يطلق على هذا النوع من الأسهم مصطلح أسهم التمتع، وتترتب هذه الأسهم على المنشأة التي تصدرها دفع مقسوم أرباح محددة مسبقا على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم أو مبلغ ثابت في كل سنة، وتجمع هذه الأسهم بين مزايا التمويل بالسندات وبين مزايا التمويل بالأسهم العادية.²

• ومن مميزات الأسهم الممتازة:

- الأسبقية في الحصول على حصتها من الأرباح قبل الأسهم العادية.

- إمكانية تجميع أرباحها وتراكمها.

- حق تحويلها إلى أسهم عادية.

- ذات قيمة إسمية ثابتة في حالة تصفية المنشأة.³

ثانيا : الأموال المقرضة

و نجد:

السندات: هي عقد إتفاق يقضي بأن يقرض المستثمر الجهة المصدرة له مبلغا معينا، لمدة محددة وبسعر فائدة معين. كما تعرف على أنها قرض طويل ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية القيمة يطلق على كل منها اسم "سند". إذن تعتبر السندات من مصادر التمويل طويلة الأجل الرئيسية، التي تمكن المؤسسة من الحصول على ما يلزمها من الأموال الدائمة.⁴

¹مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص111

²عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص362

³المرجع نفسه ص 362

⁴رمضاني فضيلة "المزيج التمويلي للمؤسسة و محددات اختيار التمويل الأمثل"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المواد الببتروولية "نطال"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص34

مزايا التمويل عن طريق السندات:

يمكن حصر أهم مزايا التمويل عن طريق السندات فيما يلي:

- يعتبر التمويل بالسندات أقل تكلفة من التمويل بالأسهم
- إن تكلفة الاقتراض والمتمثلة في معدل الفائدة المدفوع لحملة السندات لا تتغير بتغير مستوى أرباح الشركات
- ليس لحملة السندات الحق في المشاركة في إدارة الشركة
- يمكن للشركة أن تشتري حق الاستدعاء لهذه السندات وهذا الشرط يحقق قدرا من المرونة خصوصا عند انخفاض أسعار الفائدة بالسوق أو عند توافر سيولة زائدة لدى الشركة¹

المطلب الثالث: أسس التمويل أنواعه و مراحل

تتمثل أسس التمويل في أنواعه و مراحل و سنتطرق لها فيما يلي:

أولا: أنواع التمويل

يمكن تقسيم التمويل لثلاثة معايير أساسية مختلفة و ذلك حسب الزاوية التي ينظر من خلالها:

حسب المدة التي يستغرقها:

أ- تمويل قصير الأجل : تظم الأموال التي لا تزيد فترة سدادها عن سنة و تستخدم لتمويل العمليات الجارية كدفع الأجور أو شراء مواد أولية أو غيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي يفترض ان تسدد من إيرادات نفس الدورة

ب- تمويل متوسط الأجل: و يظم الأموال التي تكون فترة إستردادها أكثر من سنة و أقل من 5 سنوات إلى 7 سنوات و تخص تمويل شراء الآلات و المعدات.

ج- تمويل طويل الأجل: تزيد مدته عن 7 سنوات و يستخدم في عمليات التوزيع.²

¹نوري موسى الشقيري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية، ط1 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 131

²مداس حبيبة ، إدارة مصادر التمويل مرجع سابق الذكر ص 14

حسب مصدر الحصول :

أولا : تمويل ذاتي

يقصد به العمليات المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية و يقصد به أيضا مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الإستغلالي و التي تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، و عليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية، و تختلف قدرة المؤسسة فالإعتماد على هذا المصدر لتمويل إحتياجاتها و يرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط بقدرة المؤسسة على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة و رفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.¹

ثانيا : تمويل خارجي

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، تتحصل المؤسسة على هذه الأموال وفقا لشروط و أوضاع يحددها سوق المال ، و عائد الفرصة البديلة، و يتوقف التمويل على حجم التمويل الداخلي و إحتياجات المؤسسة أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية و يمكن حصر هذه المصادر الخارجية فيما يلي:

- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة كما في شركات المساهمة أو إضافة مساهمة حكومية (تمويل مباشر).
- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية أو بإتفاقية خاصة (تمويل مباشر).
- الحصول على تمويل في شكل قروض مصرفية (تمويل غير مباشر).²

¹ رابح خوني ، مرجع سابق الذكر ص 9

² بوعزارة أحلام ، "مبادئ تمويل المؤسسات" ، مطبوعة جامعية في الإقتصاد و التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ص 34

حسب الغرض الذي يستخدم من أجله:

تستخدم المؤسسات الإقتصادية مصادرها التمويلية في مجالين رئيسيين هما الإستغلال و الإستثمار و بذلك يُقسم التمويل بين:

1-القروض الموجهة لتمويل الإستغلال: هي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل

الطاقة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الخام و دفع أجور العمال و ما إلى ذلك من مدخلات العملية الإنتاجية التي تشكل أوجه الإنفاق الجاري.

2-القروض الموجهة لتمويل الإستثمار: تتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق

طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات و التجهيزات و ما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي¹

ثانيا: مراحل التمويل :

نظرا للإختلاف الواقع بين المؤسسات الإقتصادية من الصعب وضع مراحل نموذجية لمراحل التمويل و ذلك حسب حجم و نشاط و بيئة المؤسسة إلا اننا سنوجز المراحل الأساسية الموضوعة من طرف المؤسسات الإحتياجات.

1-التعرف على الإحتياجات المالية للمنشأة:

على المؤسسة أن تتعرف بإستمرار على الإحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الإحتياجات وفق أولويتها و أهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، و هذا الأمر يتطلب من المخطط المالي ان يضع خطة مالية تتسم بالمرونة و إمكانية التفسير، و عند تأسيس أي مشروع فإنه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول ثابتة كالأراضي و المباني. إن التعرف على الإحتياجات لا يتم فقط عند تأسيس و بداية عمل المشروع فحسب و إنما يستمر أيضا. إن هناك مستجدات يخضع لها المشروع بإستمرار و لا بد من دراسة ما تحتاجه المؤسسة من أموال في كل مرة لتغطية هذه الإحتياجات.

¹صبيحي حليلة، مرجع سابق الذكر ص 11

2-تحديد حجم الأموال المطلوبة:

3- بعد أن يتم التعرف على الإحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الإحتياجات و هذه الخطوات ليست سهلة لأنه من الصعب تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، و لهذا لابد من تحديد حدّين لتمويل أي صفقة أو عملية و هما الحد الأعلى و الحد الأدنى، و محاولة الإلتزام بهذين الحدين بالإستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية و تحديد رأسمالها العامل و النفقات الأخرى الفردية.

3-تحديد شكل التمويل المرغوب:

قد تلجأ المؤسسة إلى الإعتماد على القروض، إلى إصدار بعض الأسهم و السندات و عادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية، و تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات و الأسهم لأن ذلك يربط التزامات معينة على المؤسسة و هذا حال القروض أيضا، و لهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل و أسلوب التمويل.¹

4-وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:

بعد ان يتم تحديد الإحتياجات و مقدارها، و شكل التمويل فإنه يجب وضع خطة أو جدول زمني، و أثناء وضع هذا الجدول الزمني لابد من الأخذ بعين الإعتبار المدة التي يحتاجها الممول لتلبية طلبات التمويل.

5-وضع و تطوير الخطة التمويلية:

تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستحقق بها توفير الأموال و العائد المتوقع منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة و تجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، و هذه الخطة تبين مقدار التدفقات الداخلة و الخارجة لتطمئن المقرضين على الإقراض.

6- تنفيذ الخطة التمويلية و الرقابة عليها و تقييمها:

إن تنفيذ الخطة يتطلب وضعها بشكل موضوعي قابل للتطبيق، كما يتطلب المراقبة و المتابعة المستمرة و تصحيح الإنحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، و لا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لذا يجب تعديلها وفق المتطلبات الحديثة.²

¹ - بوعزارة أحلام، مرجع سابق الذكر ص19

² - زليخة علال كميلية ليمان، مرجع سابق الذكر ص 10

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع:

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، مع إبراز موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

لقد تناولت العديد من الدراسات مواضيع قريبة من موضوع بحثنا، وذلك بهدف بناء إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية، ولتوضيح أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع، سيتم عرض بعض الدراسات التي اهتمت بهذا المجال كما يلي:

1-دراسة عكوش محمد أمين (2011-2020)،مذكرة ماجستر في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر3،أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تتناول هذه الدراسة موضوع اعتماد معايير المحاسبة الدولية داخل المؤسسات الجزائرية، وما يمكن أن يترتب عنها من تأثير على المردودية المالية، باعتبارها من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم أداء المؤسسة.

وقد اعتمدت الدراسة على مقارنة بين المعالجات المحاسبية الجديدة التي جاءت بها هذه المعايير، وبين ما كان معمولاً به سابقاً في إطار المخطط المحاسبي الوطني، مع محاولة استنتاج الآثار المحتملة لهذه التغيرات على المردودية المالية.

كما قامت الدراسة بعرض تطور مسار التوافق المحاسبي على المستويين الإقليمي والدولي، مع التطرق إلى مختلف الهيئات التي دعت إليه، إضافة إلى إبراز جهود التوحيد والمعايرة في الجزائر التي تُوّجت بتبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي.

ثم تم تحديد وشرح أهم المعايير التي يمكن أن تؤثر على محددات المردودية المالية) النتيجة والأموال الخاصة(، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المواضيع التي تعالجها هذه المعايير وعلاقتها بهذه المحددات، اضافة الى الاستعانة ببعض الدراسات و التقارير الدولية .

وفي الأخير، تضمنت الدراسة جانباً تطبيقياً من خلال دراسة حالتين لمؤسستين اقتصاديتين جزائريتين، بهدف توضيح مدى انعكاس الجانب النظري على الواقع العلمي .

2- دراسة شرابي باية كنزة(2013-2014)،مذكرة ماجستير في مالية المؤسسة ،جامعة الجزائر 3،

بعنوان : العوامل المحددة لبناء هيكل المؤسسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تتحكم في تشكيل الهيكل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،مع محاولة بناء نموذج تجريبي يفسر السلوك المالي لهذه المؤسسات.وقد اعتمدت الدراسة على الأسس النظرية للهيكل التمويلية مثل نظرية التوازن، نظرية الإشارة، ونظرية التمويل السلمي،إضافة الى نتائج دراسات ميدانية سابقة .

كما تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 35 مؤسسة في الجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 ، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لقياس أثر هذه العوامل على نسبة الإستدانة في الهيكل المالي، واختبار مدى قدرة النظريات السابقة على تفسير السلوك المالي للمؤسسات في البيئة الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدل النمو، حجم المخاطر العملية، ومعدل الربحية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الهيكل المالي، حيث تتأثر نسبة الاستدانة إيجابياً بمعدل النمو، بينما تتأثر سلباً بكل من المخاطر العملية والربحية .كما بينت النتائج أن نظرية التمويل السلمي و نظرية التوازن(نموذج الافلاس)لهما قدرة كبيرة في تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية.

3-دراسة عتارسية ايمان ،أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة ،جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق
أهراس بعنوان تحليل العائد و المخاطرة كأساس لصنع القرار التمويلي بالمؤسسات الإنتاجية بالشرق
الجزائري (2020-2029).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من العائد والمخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة على قرار
التمويل، وذلك من خلال عينة مكونة من 30 مؤسسة إنتاجية في الشرق الجزائري.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المالية خلال الفترة 2014-2017، إضافة
إلى استخدام الإحصاء الوصفي، تحليل الارتباط، والانحدار المتعدد، عبر بناء نموذج يضم مجموعة من
المتغيرات مثل الحجم، الربحية، السيولة، المردودية، نمو المبيعات، مخاطرة الأعمال، ومعدل دوران
الأصول، باعتبارها متغيرات يمكن التحكم فيها و توجيهها عند اتخاذ قرارات التمويل .

وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للربحية على قرار التمويل عند مستوى
0.05 مما يعني أن الربحية تعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على قرار الاستدانة .في المقابل، لم يظهر
لبقية المتغيرات (الحجم، السيولة ، المردودية ،نمو المبيعات ،خطر الاستغلال ،معدل دوران الأصول)أي
تأثير معنوي على قرار التمويل، كما أكدت النتائج قدرة نظرية التمويل السلمي على تفسير سلوك التمويل في
المؤسسات محل الدراسة .

4-دراسة عمار بن حميدة (2021-2022)، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية ،جامعة أكلي محند أو
لحاج البويرة ،بعنوان تأثير قرار التمويل على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة و
المتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين قرارات التمويل في المؤسسات محل الدراسة ومدى مساهمتها
في الوصول إلى هيكل مالي أمثل.

وقد تم الاعتماد على منهجين رئيسيين، حيث استُخدم المنهج الوصفي لتوضيح مختلف مصادر التمويل في المؤسسة وتكاليفها، إضافة إلى التعرف على أهم النظريات التي تناولت موضوع الهيكل المالي الأمثل والذي يسعى إلى تقليل تكلفة التمويل إلى أدنى مستوى ممكن.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من خلال تحليل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ودراسة تركيبة هيكلها التمويلية، إضافة إلى تقييم قدرتها على التمويل الذاتي، ثم تقييم قراراتها التمويلية خلال الفترة 2017-2020 باستخدام أهم المؤشرات و النسب المالية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن اختيار سياسة تمويلية معينة ينعكس بشكل مباشر على الهيكل المالي للمؤسسة حيث أن التوجه نحو مزيج تمويلي يحقق شروط الهيكل المالي الأمثل يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسة، بينما الابتعاد عن هذه الشروط يؤدي إلى اختلال في هيكلها المالي

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

بعنوان Franco Modigliani و Merton Miller دراسة -

Corporation Finance and the Theory of،(1958) The Cost of Capital Investment.

تعتبر هذه الدراسة من أبرز الدراسات في مجال التمويل، حيث ركزت على تحليل العلاقة بين هيكل رأس المال و قيمة المؤسسة .

وقد توصلت إلى أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بقرار التمويل في ظل وجود سوق مالية مثالية، كما بينت أن اختيار مصادر التمويل لا يؤثر على المردودية في هذه الحالة.

1-دراسة بعنوان Michael C. Jensen (1986) Agency Costs of Free Cash Flow and Takeovers:،Corporate Finance

تناولت هذه الدراسة تأثير التدفقات النقدية الحرة على قرارات التمويل، حيث أوضحت أن استخدام الديون قد يكون وسيلة للحد من مشاكل الوكالة داخل المؤسسة .كما بينت أن قرارات التمويل يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على أداء المؤسسة و مردوديتها.

2-دراسة بعنوان: Stewart C. Myers و (1984) Corporate Financing and Investment Decisions When Firms Have : Information That Investors Do Not Have

(pecking order theory)

تطرقت هذه الدراسة ألى دراسة نظرية الترتيب التمويلي حيث خلصت إلى أن المؤسسات تفضل التمويل الذاتي أو لا ثم الديون، ثم إصدار الأسهم، وذلك نتيجة وجود عدم تماثل في المعلومات وذلك نتيجة وجود عدم تماثل في المعلومات كما أكدت أن المردودية تلعب دورا مهما في تحديد مصدر التمويل المناسب.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح لنا من خلال عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع دراستنا ، أن معظم الدراسات تناولت المردودية وعلاقتها بالتمويل من عدة زوايا متباينة، حيث تناولت بعض الدراسات العربية موضوع المردودية كمتغير مستقل وربطته بالأداء المالي أو القرار التمويلي كمتغير تابع، من أبرزها دراسة عكوش محمد أمين التي تطرقت إلى أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ركزت على دور المعايير المحاسبية في تحسين الأداء المالي ورفع مردودية المؤسسة، وهذا ما اتفقت فيه دراستنا مع هذه الدراسة، التي أبرزت دور تحليل المردودية في توجيه القرار التمويلي وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

في المقابل تناولت بعض الدراسات متغيراً تابعاً مختلفاً، من أبرزها دراسة خديجة العفاني وهديل سارة رحاي التي أتت تحت عنوان "أثر القرار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، والتي تمحورت حول تأثير القرار التمويلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وهو اتجاه يختلف عن محور دراستنا القائمة على تحليل المردودية باعتبارها أداة لإختيار القرار التمويلي المناسب للمؤسسة .

كما تناولت بعض الدراسات التمويل مثل دراسة فاطمة معاوي تحت عنوان دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة، والتي اقتصررت على أثر التمويل في رفع إنتاجية المؤسسة دون التطرق المباشر الى مؤشرات المردودية المالية .

Nicholas Majluf و Stewart C. Myers أما في ما يخص الدراسات الأجنبية، فقد أسهمت دراسة سنة 1984 المتعلقة بنظرية الترتيب التمويلي، والتي خلصت إلى أن المؤسسات تفضل التمويل الذاتي على اللجوء إلى الديون أو إصدار الأسهم، مؤكدة أن دور المحوري للمردودية في تحديد مصدر التمويل الملائم، وهو ما ينسجم مع موضوع دراستنا الحالية .

ومن حيث أوجه التشابه، فقد اتفقت دراستنا مع أغلب الدراسات السابقة في اعتماد مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية كأدوات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، بينما اختلفت بعض الدراسات في تركيزها على القرار التمويلي أو الأداء المالي فقط دون الربط المباشر بين المردودية والتمويل .

و من حيث منهجية جمع البيانات تميزت دراستنا على تحليل القوائم المالية والوثائق المحاسبية للمؤسسة إضافة إلى الملاحظة الميدانية، خلافا لبعض الدراسات الأخرى التي إكتفت بالإستبيان أو الدراسة النظرية فقط .

فيما يتعلق بعينة الدراسة، حيث أجريت دراستنا على مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة غرداية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022 ، بخلاف الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مؤسسات تنتمي إلى قطاعات إقتصادية مختلفة تماما .

وقد استفدنا من هذه الدراسات في بناء هذه الدراسة وتشييد منهجيتها ، والاستناد إلى ما وظفته من مفاهيم ومؤشرات مالية، و إستثمار نتائجها في تفسير ما توصلنا إليه ومقارنته بما خلصت إليه الدراسات السابقة .

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مفهوم المردودية ودورها في التأثير على قرارات التمويل داخل المؤسسة الإقتصادية، ننقل في هذا الجزء التطبيقي من المذكرة إلى محاولة إسقاط هذه المفاهيم على واقع ميداني من خلال دراسة حالة.

وفي هذا السياق، تم اختيار مؤسسة الجزائرية للمياه (وحدة ولاية غرداية) كنموذج للدراسة، باعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية تقدم خدمة أساسية، الأمر الذي يجعل قراراتها المالية والتمويلية ذات أهمية خاصة. ويهدف هذا الجزء إلى محاولة فهم مدى تأثير المردودية في توجيه قرارات التمويل داخل المؤسسة، وذلك من خلال تحليل معطياتها المالية ودراسة العلاقة بين التكاليف والإيرادات والنتائج المحققة، بهدف استخلاص كيف يمكن للمردودية أن تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة

نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام عن الشركة الجزائرية للمياه بإبراز جوانبها التنظيمية والهيكلية. و قُسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الأول لمحة عامة عن نشأة الشركة وأهدافها ومهامها، و المطلب الثاني يتضمن الهيكل التنظيمي الذي تعمل وفقه، أما المطلب الثالث فيهتم بالتعريف بقسم إدارة الموارد البشرية وإبراز دوره داخل المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن الشركة الجزائرية للمياه

قمنا بإجراء فترة تربصنا على مستوى المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة غرداية وهذه الأخيرة تابعة للمديرية الجهوية بورقلة وقد تعمقنا في دراستنا داخل دائرة الاستغلال و الصيانة التي تعتبر دائرة حساسة جدا وتتكون من ثلاث مصالح وخليّة واحدة

- مصلحة التطوير والاستغلال

- مصلحة الصيانة

- مصلحة الإنتاج

بإضافة الى خلية الطاقة

وتعد هذه الأخيرة المورد الأساسي الذي تحتاجه عملية الإنتاج

مندمجة ضمن مصلحة الإنتاج

تعريف الشركة الجزائرية للمياه

تعد الشركة الجزائرية للمياه مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي تم إنشاؤها بموجب المرسوم المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق 21 افريل 2001 رقم 101.01

الجزائر العاصمة ويقع مقر المديرية العامة بالقبة

مخطط الأعمال

- تجميع الهياكل والمنشآت القاعدية

- تحويل الممتلكات

- تحسين الخدمة العمومية للمياه
- تطوير نظام التشغيل
- مواكبة التنمية باستعمال المعلومات وطرق التشغيل الحديثة
- تطبيق التسعيرة الوطنية
- وضع وتوحيد قوانين المياه

مهام الشركة الجزائرية للمياه

توفير المياه ومعالجتها لتلبية حاجيات المواطنين وكل القطاعات الاقتصادية مراقبة نوعية المياه الموزعة التحكم في العمليات والخدمات الخاصة بالمؤسسة والجماعات المحلية التشغيل والتنظيم الدقيق لشبكات التوزيع

ممتلكات المؤسسة

تملك الشركة الجزائرية للمياه ممتلكات ناتجة عن دمج وكالة تشغيل المياه و 09 شركات عمومية التي تعطي 22 ولاية (AGEP) والصالحة للشرب

هيكلها

تتكون الشركة الجزائرية للمياه من خمس وكالات جهوية حسب التوزيع الجغرافي الجزائر الشلف قسنطينة وهران ورقلة وبدورها مقسمة الى 49 وحدة

تعريف وحدة غرداية

تعد وحدة غرداية إحدى الوحدات التابعة للمديرية الجهوية بورقلة وقد انضمت إلى المؤسسة بتاريخ 21 أفريل 2006 وهي تقوم بنفس مهام المؤسسة والمتمثلة في ضمان التوريد المنتظم بالمياه الصالحة للشرب على مستوى الولاية.

نبذة تاريخية : مرت مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة غرداية بعدة مراحل .

أولا : 1970 ← (REESS) الإدارة الجهوية لأشغال المياه الباطنية لجنوب الجزائر .

ثانيا: 1970 ← (SONAD) المؤسسة الوطنية لتوزيع المياه .

ثالثا: 1974 ← (RCEG) الإدارة الجهوية لمياه التطهير .

رابعا 1984 ← (EPEG) المؤسسة العمومية لإنتاج وتسيير وتوزيع المياه الاغواط

خامسا 1987 ← (EPEG) المؤسسة لإنتاج وتسيير وتوزيع المياه بغرداية.

سادسا من جويلية 2006 الى يومنا هذا اصبحت تابعة للمؤسسة الجزائرية

للمياه و ركزت هذه الاخيرة على ترسيم منشاتها القاعدية لاعطاء نفسا جديدا لتسييرها و التحويل التنظيم لصا

لحها يركز لإنتاج لتسيير وتوزيع المياه جزائرية.

تتكون وحدة غرداية من سبع قطاعات:

- مركز المنيعه
- مركز غرداية
- مركز متليلي
- مركز غرداية العقيد لطفي
- مركز القرارة
- مركز بنورة
- مركز الضاية بن ضحوة
- مركز بريان

الجدول 02: التالي يبين عدد الآبار المستعملة من طرف قطاعات المؤسسة : مجموع الآبار هو 97

مركز غرداية	12 بئرا
مركز غرداية العقيد لطفي	17 بئرا
مركز بنورة	18 بئرا
مركز بريان	6 بئرا
مركز القرارة	6 بئرا
مركز متليلي	27 بئرا
مركز المنيعه	11 بئرا

دور المؤسسة في التنمية الولائية:

إن المؤسسة الجزائرية للمياه تلعب دورا حيويا في التنمية الولائية لما تقدمه من خدمات جليلة في الإقتصاد الوطني علما أنها تملك حقوق معتبرة عند بعض المؤسسات التي تزودها بالماء وتسوق في دفع مستحققاتها إلى مناصب الشغل التي تفتحها هذه المؤسسة وهي في تزايد مستمر كما دلت الارقام والاحصائيات .

إن هذه المؤسسة ذات القطاع الإستراتيجي الهام ترتبط بالمواطن لأنها مسؤولة عن تزويد بهذه المادة الحيوية التي تكفل الحياة الكل الكائنات بما فيها الإنسان.

أهدافها:

توفير المياه ومعالجتها لسد متطلبات المواطن وكل القطاعات والفروع الاقتصادية انتاج استغلال ومتابعة معا لجة المياه.

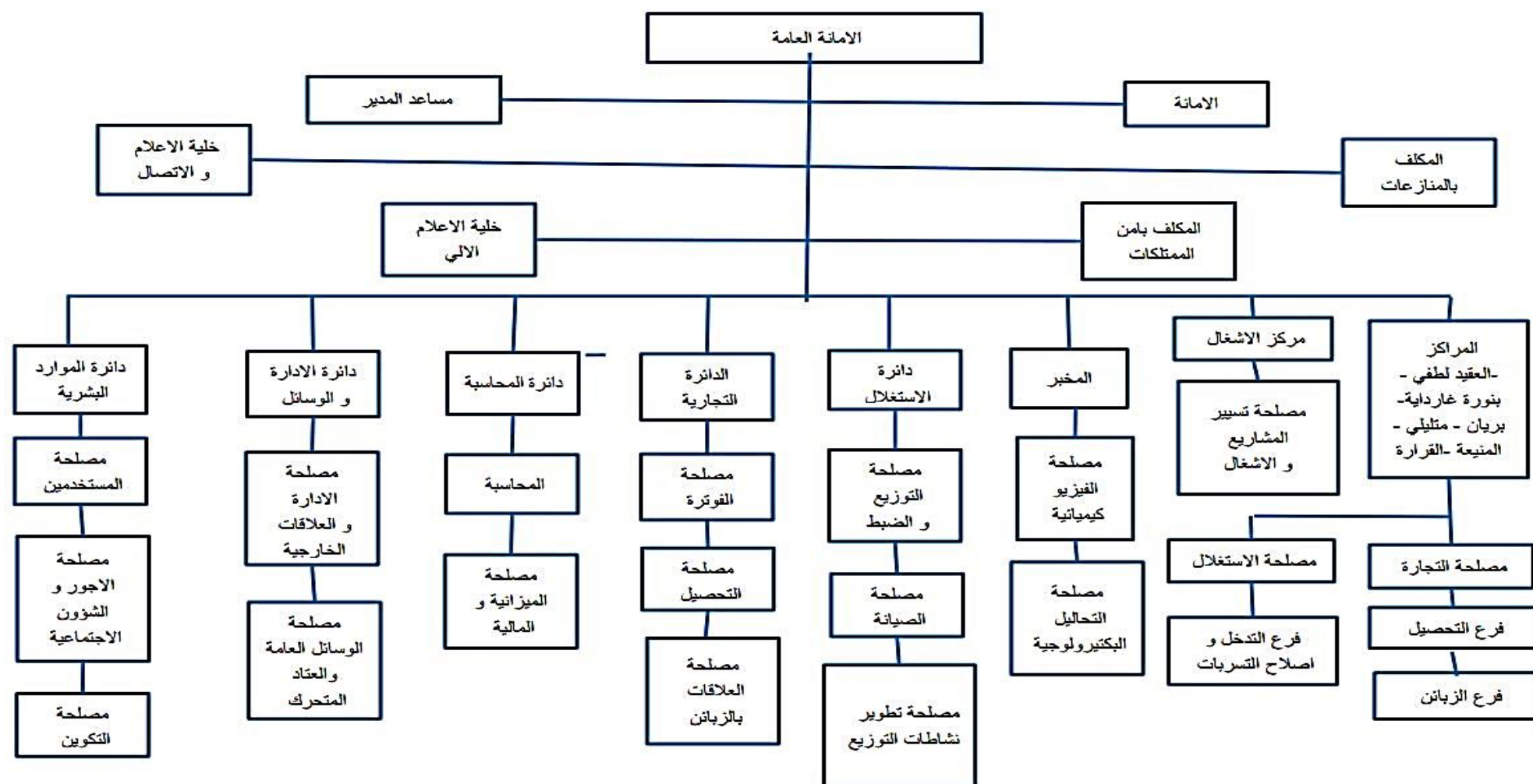
- التموين بالمياه الصالحة للشرب للدوائر والبلديات التابعة لها
- تسيير وصيانة شبكات التطهير والأشغال الأخرى
- تطبيق تسعيرة استهلاك المياه حسب المراسيم الوزارية
- تطبيق شروط دفتر التكاليف المصادق عليه من طرف وزارة المالية
- وأدوات تأملنا هذه الأهداف تجدها تهدف في مجملها
- إلى الرفاهية المواطن وتحسين الخدمة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية للمياه

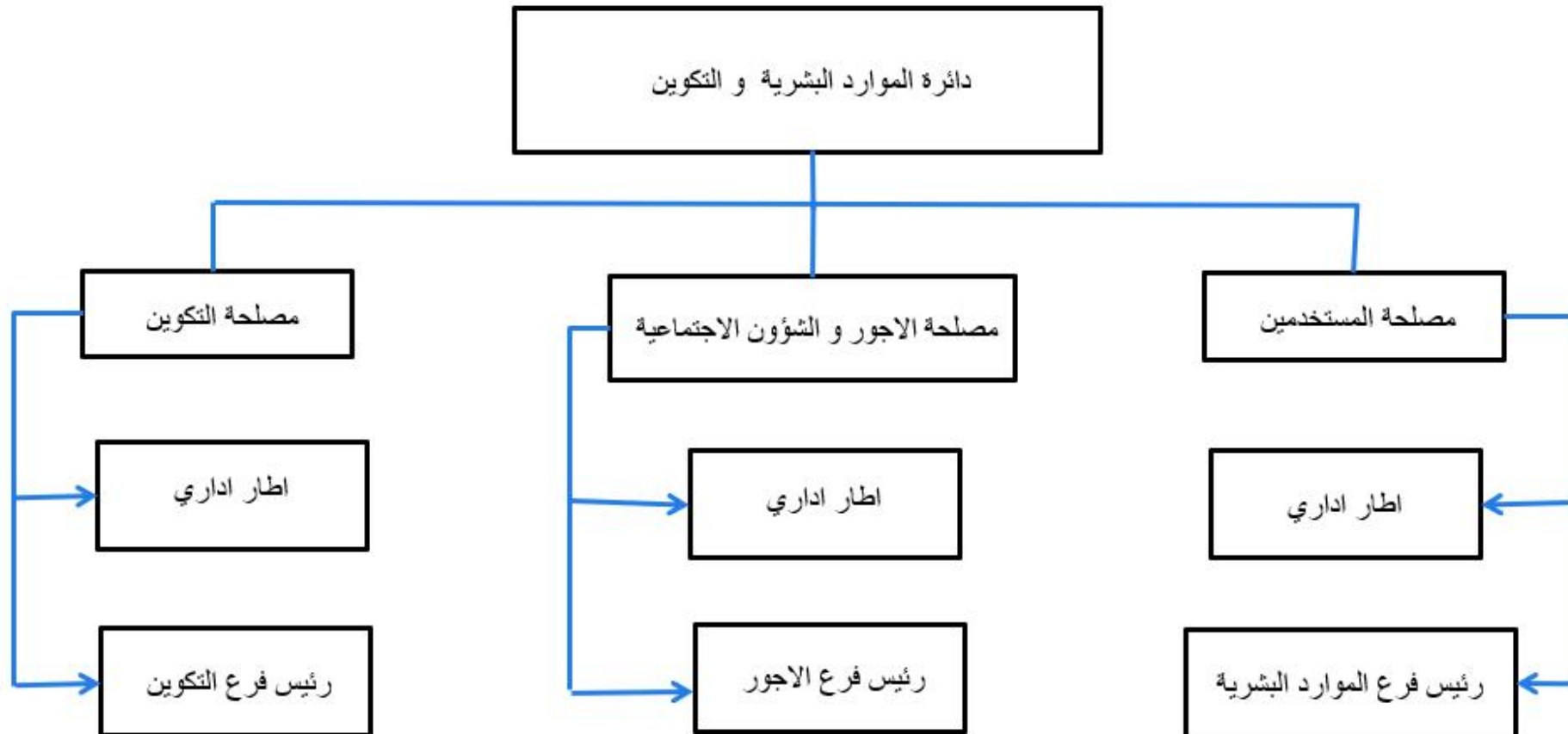
يُعد الهيكل التنظيمي من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في تنظيم مختلف نشاطاتها وتوزيع المهام بين مصالحها وأقسامها، بما يضمن السير الحسن للعمل وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة .ويضم الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه بولاية غرداية مجموعة من المصالح الإدارية والمالية والتقنية التي تعمل بشكل مترابط لضمان حسن تسيير المؤسسة. ويتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة في عدة مصالح أساسية، من بينها مصلحة الموارد البشرية، مصلحة المالية والمحاسبية، مصلحة الاستغلال، ومصلحة

الصيانة، حيث تتكامل هذه المصالح فيما بينها لضمان استمرارية نشاط المؤسسة وتحسين أداؤها .

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية
للمياه



الشكل 03 : الهيكل التنظيمي لدائرة الموارد البشرية و التكوين بمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة غارداية



وتكون إدارة الموارد البشرية تابعة إلى الإدارة العليا فيما يخص القرارات والسياسات الإستراتيجية وخاصة ما تعلق بالتخطيط والتوظيف والتدريب نظرا لما تضمنه من تكلف ومخاطر فإن السلطة في اتخاذ القرارات تسند إلى الإدارة العليا وتوزيع باقي القرارات الخاصة بالموارد البشرية إلى الجهات المتخصصة بذلك مما ينجم عنه ممارسته أدوار كتابية فقط دون أن يكون لها دورا إستراتيجي في المؤسسة.

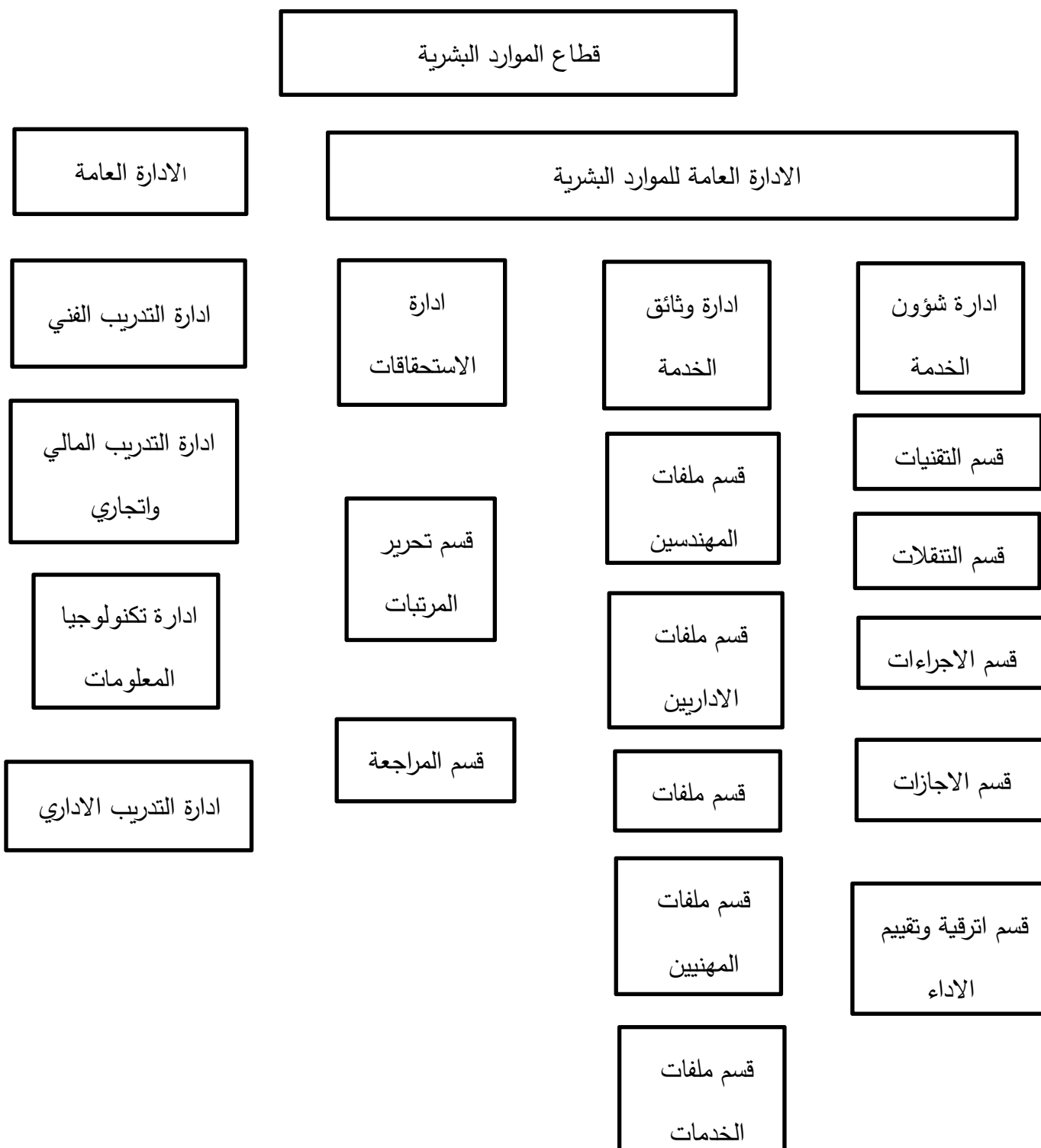
المطلب الثالث : قسم إدارة الموارد البشرية في مؤسسة الجزائرية للمياه

إن كثرة الوظائف وصعوبتها فرض وجود إدارة للأفراد وتحديد موقعها بدقة بعنية تسهيل مهام الوظيفة.

موقع الموارد البشرية

يستخدم هذا الشكل في التنظيمات التي تتعدد فيها الوحدات الإنتاجية بالإضافة إلى تمتع إدارة الموارد البشرية بالأدوار الإستراتيجية والاستشارية والإدارية التشغيلية ذات الطابع التنفيذي ويمكن توضيح موقع إدارة الموارد البشرية في الهرم التنظيمي حسب الأقسام في الشكل التالي:

الشكل 04 : قطاع الموارد البشرية (الشركة الجزائرية للمياه)



المبحث الثاني : التحليل المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة

يمثل التحليل المالي أداة جوهرية في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، بحيث يساهم في تقييم الأداء المالي لها و تحديد نقاط القوة و الضعف من خلال مجموعة من المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية ، وهنا تبرز الميزانية في إعطاء صورة دقيقة تعكس وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، في حين يكشف جدول حساب النتائج مدى فعالية القدرة التشغيلية للمؤسسة. ويعتمد هذا المبحث على تحليل هذه القوائم المالية كونها تمثل أداة رئيسية لقياس مؤشرات المردودية و حساب مؤشرات التوازن ، وإستنتاج مدى تأثيرها توجيه قرارات التمويل داخل مؤسسة الجزائرية للمياه .

المطلب الاول : عرض وتحليل الميزانية ومؤشرات التوازن

أولا : عرض الميزانية

أ-تطور حجم الأصول خلال الفترة (2020-2022)

يبين الجدول ادناه تطور جانب الأصول الصافية من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة (الجزائرية للمياه (2020-2022) .

الجدول 03 : تطور جانب الاصول الصافية من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة

المبالغ الصافية	2020	2021	2022
أصول غير جارية	247575082.94	251118490.37	258671830.00
أ-الاستثمارات	244,915,668.01	248,459,075.31	256,012,414.94
ب-حقوق طويلة أجل	2,659,415.06	2,659,415.06	2,659,415.06
ج-حقوق متوسطة أجل	-	-	-
أصول جارية	1,288,866,236.90	1,237.002,142.53	1,237,946,083.85
د-قيم الاستغلال	70,396,813.77	51,811,792.64	51,870,994.92
	1,130,314,906.56	1,114,720,425.57	1,154,264,339.13

31,810,749.80	70,469,924.32	88,154,516.57	هـ-حقوق قصيرة أجل و-القيم الجاهزة
1496617913.85	1488120632.90	1536441319.84	المجموع العام

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الرسمية للمؤسسة (انظر الملاحق)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أصول المؤسسة خلال الفترة(2020-2022-2021)

عرفت نوعا من الاستقرار في الأصول الغير جارية ،بينما ارتفعت الأصول الجارية بشكل واضح ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة حسابات الزبائن وبعض عناصرالأصول المتداولة، ممايلي على اعتماد المؤسسة على نشاطها الاستغلالي بشكل كبير ، وتوجيه جزءا مهما من مواردها نحو الدورة التشغيلية ، وهذا ما يؤثر على سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

ب. تطور حجم الخصوم خلال نفس الفترة:

يبين الجدول أدناه تطور جانب الخصوم الصافية من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الجزائرية للمياه خلال (2020-2022).

الجدول 04 : تطور جانب الخصوم الصافية من الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة

2022	2021	2020	المبالغ الصافية
-2 479145686.44	-1 964024111.45	_1 547842787.65	رؤوس أموال خاصة
-3 241135 465.50	-2 677825998.35	-2 203198220.61	ز-أموال خاصة
761989779.06	713801886.90	655355432.96	ح-ديون طويلة أجل
-	-	-	ط-ديون متوسطة أجل
3 975763600.29	3 452144744 .35	3 084284107.49	الخصوم الجارية
3 975657670.33	3 452033590.79	3 083315543.05	ى-ديون قصيرة أجل
105929.96	111153.56	968564.44	ك-القيم الجاهزة

المجموع	1536441319.84	1488120632.90	1496617913.85
---------	---------------	---------------	---------------

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق الرسمية للمؤسسة (انظر الملاحق)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خصوم المؤسسة خلال الفترة (2022/2021/2020) عرفت نوعاً من الاستقرار النسبي، إلا أن رؤوس أموالها كانت سلبية بشكل كبير . وهذا يعكس تراكم الخسائر وغياب التوازن المالي، حيث أصبحت المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون سواء قصيرة أو طويلة الأجل لتغطية نشاطها، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة مالية لتحسين وضعيتها.

ثانيا : حساب مؤشرات الأداء المالي :

سنقوم في هذا العنصر بحساب وتحليل مؤشرات الأداء المالي (الربحية) والمتضمنة لمؤشرات التوازن المالي، نسب الربحية .

1. مؤشرات التوازن المالي :

في هذه الحالة يتم تحليل مؤسسة الجزائرية للمياه -غرداية- بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية المهمة، والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل و الخزينة.

أ-مؤشر رأس المال العامل(FRng)

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تستعمل في تقييم التوازن المالي للمؤسسة ،حيث يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق توازنا ماليا أم لا، أي مدى احترامها لقاعدة التوازن المالي .ومن خلاله يتم حساب رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة غرداية - خلال سنوات الدراسة ، كما هو موضح بالجدول أدناه .

الجدول 05 : حساب رأس المال العامل

البيان	2020	2021	التطور%	2022	التطور%
الأموال الدائمة	-1546842787.65	-1963976776.51	26.97%	-2479145686.44	26.24%
الأصول الثابتة	247575082.94	251118490.37	1.43%	258671830.00	3.01%
رأس المال العامل	-1795417850.59	-2215095266.88	23.37%	-2737817516.44	23.60%

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق

يتضمن الجدول أعلاه حساب رأس المال العامل و تطوره خلال فترة الدراسة الممتدة من 2020 إلى 2022 و نلاحظ انه سجل قيما سالبة خلال هذه الفترة بحيث بلغ سنة 2020 (179,54- مليون دج) ليصل الى (273,78- مليون دج) سنة 2022 هذا ما يفسر العجز الحاد في الأموال الدائمة الذي بدوره أدى لتآكل رأس المال يعني ان المؤسسة تمويل جزءا من أصولها طويلة الأجل بإستخدام ديون قصيرة الأجل ما يضع المؤسسة في خطر مالي دائم.

ب-مؤشر احتياج رأس المال (BFR):

يمثل هذا المؤشر مجموع كل من احتياجات موارد الاستغلال و احتياجات موارد خارج الاستغلال.

الجدول 06: حساب الاحتياج في رأس المال العامل

البيان	2020	2021	التطور%	2022	التطور%
احتياج موارد الاستغلال	203,993,097.20	-10841821.91	-105.32%	249201639.91	-2195.32%
احتياج موارد خارج الاستغلال	-2086596919.92	-2274659550.67	9.02%	-2520320695.37	10.80%
احتياج رأس المال العامل	-1 882603822.7	-2 285501372.58	21.41%	-2769522335.28	21.17%

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية

بناءً على الجدول أعلاه وتحليلنا للميزانية، وبعد استخراج العناصر اللازمة لحساب احتياج رأس المال العامل كما هو موضح لدينا، نلاحظ أن المؤسسة سجلت قيماً سلبية طوال فترة الدراسة الممتدة من 2020 إلى

2022، حيث انتقل من (72،1882603822-) في عام 2020 إلى حوالي (28،2769522335-) ،

هذا يعود لإعتماد المؤسسة المفرط على ديون قصيرة الأجل (موارد الإستغلال تفوق احتياجاته).

أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة مؤقتة ناتجة عن عجز في تسديد الديون ، هذا قد يشكل خطرا على التوازن المالي على المستوى البعيد بحيث يجب ان تحدث توازنا بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

ج-مؤشر الخزينة

الجدول رقم 07 : حساب الخزينة

البيان	2020	2021	التطور%	2022	التطور%
الخزينة	87 185952.13	70 406105.70	-19.24%	31 704818.84	-54.97%

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية(انظر الملحق)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نتائج الخزينة كانت إيجابية الا ان هذا يعبر عن اختلال مالي بحيث ان المؤسسة في حالة عجز عن تسديد ديونها قصيرة الأجل و ليس لأنها تحقق أرباحا أو تحقق كفاءة فالنشاط.

ثالثا-نسب الهيكلية المالية

يمثل هذا المؤشر مجموعة من النسب المالية التي تبرز مدى توازن الوضع المالي للمؤسسة ، والتي توضح قدرتها على الاعتماد على مواردها الداخلية أو اللجوء إلى التمويل الخارجي . وفي ما يلي عرض هذه النسب في الجدول التالي

الجدول 08 : يوضح نسب الهيكلية المالية للمؤسسة

النسبة	العلاقة	2020	2021	2022
التمويل الذاتي Caf	أصول ثابتة / أموال خاصة	-8.90	-10.67	-12.53
الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الخصوم	-1.43	-1.80	-2.17
نسبة طاقة الاستدانة	أموال دائمة/الأموال الخاصة	1.42	1.36	1.31

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الميزانية

التمويل الذاتي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان النسب طول فترة الدراسة كانت سالبة حيث سجلت في سنة 2020 (90,8-) و في سنة 2021 (10.67-) و في سنة 2022 (12.53-) مما يفسر ان المؤسسة لا تمول أصولها الثابتة من مواردها الخاصة.

الإستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان جميع النسب خلال سنوات الدراسة كانت سالبة، تشير هذه القيم السالبة هنا إلى عجز كبير و انعدام الإستقلالية أي إعتقاد الوحدة كليا على الديون الخارجية.

نسبة طاقة الإستدانة: يتوضح لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه ان النسب جميعها كانت موجبة أنها تعبر عن عسر مالي و مديونية مفرطة بحيث أن التزاماتها تفوق أصولها و هذا يجعل هيكلها المالي غير متوازن و بحاجة إعادة هيكلة جذرية مثل الرفع في رأس المال إستعادة طاقة الإستدانة.

المطلب الثاني : عرض حساب النتائج وتحليل المردودية

1/ عرض جدول حساب النتائج للفترة (2020-2022)

يعتبر جدول حساب النتائج وسيلة يتم بموجبها تحديد الايرادات والتكاليف لكل دورة مالية وفيما يلي سنعرض

جدول حساب النتائج لمؤسسة الجزائرية للمياه للفترة (2020-2022)

الجدول 09 : جدول حساب النتائج للفترة (2020-2022)

البيان	2020	2021	2022
رقم الأعمال	628572990.68	642954434.31	6 42736746.13
تغيرات المخزون	-	-	-
الإنتاج المثبت	-	-	-
إعانات الإستغلال	-	-	-
إنتاج السنة المالية	628572990.68	642954434.31	6 42736746.13
المشتريات المستهلكة	-289825460.52	-291343622.01	-321213535.67
الخدمات الخارجية	-23662312.12	-35821367.10	-4923155.22
والاستهلاكات الأخرى			
إستهلاك السنة المالية	-313487773.34	-327164989.11	-370445090.98
القيمة الصافة	315085217.34	315789445.20	272291655.15
للاستغلال			
أعباء المستخدمين	-756740863.55	-780809625.67	-794617472.22
الضرائب والرسوم	-17709310.10	-23215414.63	-22007185.40
والمدفوعات المماثلة			
الفائض الإجمالي	-459364956.31	-488235595.10	-544333002.47
للاستغلال			

18967415.58	12350604.02	34507295.48	المنتجات العمليات الأخرى
-736835.46	- 237029.24	-192922.96	الاعباء العملياتية الأخرى
-120152680.69	-277209143.02	-37121559.16	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة
1241097.00	3221727.41	4173259.74	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-645014006.04	-750109435.93	-457998883.21	النتيجة العملياتية
-	-	-	المنتجات المالية
-	-	-	الأعباء المالية
-	-	-	النتيجة المالية
-645014006.04	-750109435.93	-457998883.21	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
16897918.20	3709745.87	27992636.69	

الفصل الثاني :

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية

662945358.71	658526765.74	667253545.90	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1291061346.55	-1404926455.80	-1097259792.42	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-628116087.84	-746399690.06	-430006246.52	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
-	-	-	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
			النتيجة الغير عادية
319687986.97	285683279.75	66104623.40	تحويلات داخلية (إيرادات)
-8705618.78	-80431216.85	-87558954.32	تحويلات داخلية (أعباء)
-395484282.65	-541147627.16	-451460577.44	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق الرسمية للمؤسسة (انظر الملاحق)

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه،الذي يمثل جدول حساب النتائج،نلاحظ أنه يوضح مختلف و لأعباء والمنتجات التي حققتها المؤسسة خلال السنة المالية ،كما يبين النتيجة الصافية .ومن خلاله نسجل وجود انخفاض ملحوظ في النتيجة الصافية خلال الفترة خلال الفترة (2020-2021) (نتيجة سالبة).

2/ التحليل التفاضلي:

الجدول رقم 10: يوضح الجدول التفاضلي لسنة 2020

المبلغ الإجمالي (دج)	البيان
628572990.68	رقم الأعمال
313487773.34	التكاليف المتغيرة
315085217.34	الهامش على التكاليف المتغيرة
50%	معدل الهامش
766545794.78	التكاليف الثابتة
1080033568.12	التكاليف الاجمالية
-451460577.44	النتيجة الصافية

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق.

الجدول رقم 11 : يوضح الجدول التفاضلي لسنة 2021

المبلغ الإجمالي (دج)	البيان
642954434.31	رقم الأعمال
327164989.11	التكاليف المتغيرة
315789445.20	الهامش على التكاليف المتغيرة
856937072.36	التكاليف الثابتة
1184102061.47	التكاليف الاجمالية
-541147627.16	النتيجة

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق.

الجدول رقم 12: يوضح الجدول التفاضلي لسنة 2022

المبلغ الإجمالي (دج)	البيان
642736746.13	رقم الأعمال
370445090.98	التكاليف المتغيرة
272291655.15	الهامش على التكاليف المتغيرة
667775937.80	التكاليف الثابتة
1038221028.78	التكاليف الاجمالية
-395484282.65	النتيجة

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق

أولا : تحليل جدول التفاضلي

أ-رقم الاعمال

نلاحظ ن رقم الأعمال عرف ارتفاعا سنة 2021 بنسبة 2.29%مقارنة بسنة 2020 ، بينما انخفض قليلا في سنة 2022 بنسبة 0.03 % عن سنة 2021.

ب-التكاليف المتغيرة

اتخذت التكاليف المتغيرة مسارا تصاعديا مستمرا خلال سنوات الدراسة بحيث ارتفعت من 313487773.34 سنة 2020 لتصل إلى 327164989.11 سنة 2021، مسجلة بذلك نموا بنسبة 4.36% بين سنتي 2020 و 2021 ، وواصلت هذه التكاليف ارتفاعها حيث يحسث سجلت 370445090.98سنة 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 13.23%بين سنتي 2021 و 2022. هذا الارتفاع و التطور المتزايد يفسر بشكل واضح تزايد الأعباء المرتبطة بالنشاط التشغيلي للمؤسسة خلال هذه الفترة.

ج-التكاليف الثابتة

خلال فترة الدراسة اظهرت النتائج تباينا ملحوظا بقدر 11.73% ما بين سنة 2020-2021 حيث انتقلت من 766545794.78 إلى 856937072.36 ، إلا أن في عام 2020 قد شهدت تحولا إيجابيا بإنخفاض واضح بنسبة 22.07% لتسجل 667775937.80.

د-النتيجة

قد عرفت النتيجة الصافية تراجعاً واضحاً بنسبة 19.86% بين سنتي 2020 و 2021 ، حيث انتقلت قيمة الخسارة من (-451460577.44) إلى (-541147627.16) مما يعني تفاقم الخسائر و العجز المالي خلال تلك الفترة . ورغم تسجيل تحسن سنة 2022 بقدر بلغ 26.92% هذا ما أدى لإنخفاض الخسارة إلى (-395484282.65)، إلا أن النتيجة بقيت سالبة خلال كامل فترة الدراسة دون التمكن من تحقيق أرباح.

3/ حساب نسب المرودية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المرودية ،مردودية النشاط و المردودية الاقتصادية والمردودية المالية .

أ-مردودية النشاط : يمكن حساب مؤشرين هما

رقم الأعمال/الهامش الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال

رقم الأعمال/النتيجة الصافية =الهامش الصافي

الجدول رقم 13: حساب مردودية النشاط

البيان	2020	2021	2022
الفائض الإجمالي للاستغلال	(-459364956.31)	(-488235595.10)	(-544333002.47)
النتيجة الصافية	(-451460577.44)	(-541147627.16)	(-395484282.65)
رقم الأعمال	628572990.98	642954434.31	642736746.13
الهامش الإجمالي للاستغلال	-73.08%	-75.94%	-84.69%
الهامش الصافي	-71.82%	-84.17%	-61.53%

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد الملاحق

نلاحظ من خلال النتائج أن الهامش الإجمالي للاستغلال سجل -73.08% سنة 2020 ثم تدهور إلى -75.94% سنة 2021 اما في سنة 2022 فنلاحظ أن نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال بـ -84.69% و تفسر هذه النتائج أن إيرادات المؤسسة عاجزة تماماً عن تغطية التكاليف التشغيلية لها. ويرجع هذا الضعف إلى تزايد حاد في التكاليف التقنية كأعباء الصيانة و الطاقة مقابل ثبات في الإيرادات، وهو ما يمنع على المؤسسة إنتاج فوائض مالية أو القدرة على تحقيق الإستدامة المالية.

ب-المردودية الإقتصادية

تبين لنا هذه النسبة مدى كفاءة استخدام الموارد لتحقيق الأرباح ،كما تعد مؤشرا لتقدير كفاءة المشروع الاقتصادي ، والتي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة .

وتحسب بالشكل التالي:

مجموع الأصول/المردودية الاقتصادية = لنتيجة الصافية

الجدول رقم 14: نسب المردودية الاقتصادية للفترة (2020-2022)

البيان	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
2020	-451460577.44	1536441319.84	-29.38%
2021	-541147627.16	1488120632.90	-36.36%
2022	-395484282.65	1496617913.85	-26.43%

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت مردودية اقتصادية سلبية طوال فترة الدراسة، إذ بلغت -29.38% سنة 2020، ثم انخفضت إلى -36.36% سنة 2021، قبل أن ترتفع نسبيا إلى -26.43% في 2022، مع بقاءها سلبية، فهذا ناتج عن تأثرها بجمود رقم الأعمال الناتج عن تسعيرة المياه، مقابل الارتفاع المستمر في التكاليف المتغيرة و اعباء الاستغلال، هذا الفارق يمنع من التوازن الاقتصادي للمؤسسة.

ج-المردودية المالية

تبين هذه النسبة مدى فعالية استخدام الموارد المالية في توليد نتائج إيجابية، كما تساهم تساهم فس تقسم الأداء المالي للمؤسسة، وتساعد المستثمر في على معرفة درجة الربحية اتخاذ القرار المناسبة. وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة/ معدل المردودية المالية = النتيجة لصافية

الجدول رقم 15: معدل المردودية المالية

البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2020	-451460577.44	-2203198220.61	20.49%
2021	-541147627.16	-2677825998.35	20.21%
2022	-395484282.65	-3241135465.50	12.20%

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتماد على الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سجلت نسبا موجبة من خلال فترة سنوات الدراسة بحيث أن أموالها الخاصة سالبة و تتزايد مع مرور كل عام وهذا ما يفسر أن اصول المؤسسة لم تعد تكفي لتغطية كافة إلتزاماتها ، و يظهر أنه بالرغم من التحسن الطفيف سنة 2022 نتيجة إنخفاض الخسارة السنوية مقارنة بالعام السابق حيث سجلت -395484282,65 إلا ان هذا لا ينفي حقيقة أن كيان المؤسسة في حالة إفلاس ، فالمؤسسة محرومة من اللجوء إلى التمويل البنكي ، و القرار التمويلي المتاح لها هو التمويل الخارجي عن طريق إعانات من الدولة (إعانات إستغلال) أو عبر أو رفع رأس مالها ، لأن المؤسسة حاليا تمول عجزها عبر تأجيل مستحقات الموردين.

المطلب الثالث : أثر المردودية على قرار التمويل

أولاً: تفسير وتحليل النتائج

بعد مراجعة النتائج المالية للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، نلاحظ ان هناك تباينا واضحا في الأداء المالي للمؤسسة بحيث يعاني من اختلال هيكلي عميق يؤثر بالسلب على استدامتها وقدرتها على التمويل.

ففي فترة الدراسة 2020-2021 سجلت النتائج الصافية تدهورا بنسبة 19.86% بحيث ان الخسارة زادت من حوالي 451 مليون دج إلى أكثر من 541 مليون دج. أدت هذه الخسائر المتزايدة إلى إستنزاف كامل للأموال الخاصة ، مما وضع المؤسسة في حالة إفلاس قانوني و مالي ، يعني ذلك انعدام القدرة الذاتية على التمويل و خسارة ضمانات المقرضين، هذا ما يمنعها من اتخاذ قرار التمويل الخارجي.

أما بالنسبة ل سنة 2022 فقد شهدت المؤسسة نوعا من التحسن الطفيف و هذا يعود لإنخفاض الخسارة بنسبة 26,92% لتصل لحوالي 395 مليون دج، بالرغم من أنها سالبة إلا أن هذا التحسن يعتبر خطوة إيجابية لضبط التكاليف و ترشيدها ، لكن ليس بكاف لإخراج المؤسسة من الخطر المالي في ظل أن أصولها الحالية غير كافية لمواجهة التزاماتها المالية.

و رغم نتائج الخزينة الموجبة المحققة إلا انها لا تعبر عن تحقيق المردودية الإقتصادية أو كفاءة في النشاط بل تفسر اختلالا ماليا حادا ناتج عن عجز هذه المؤسسة لدفع التزاماتها و ديونها قصيرة الأجل.

- بالنسبة للمردودية فقد سجلت مردودية النشاط نسباً سالبة بلغت 71.82%- و 84.17%- و 61.53%-، وهو ما يُثبت عجز الإيرادات التشغيلية عن تغطية كافة التكاليف المتغيرة والأعباء.

و سجلت المردودية الإقتصادية أيضا خلال نفس الفترة قيما سالبة بنسب 29.38%- و 36.36%-

و 26.43%- و يعود هذا للضعف الحاد في كفاءة إستثمار و توظيف مواردها المتاحة و هو ما يعدم قدرتها على تمويل نشاطها ذاتيا.

وبالرغم من تسجيل المردودية المالية لنسب موجبة ظاهرياً، إلا أنها تُمثل نتيجة مضللة ناتجة عن تضخم الأموال الخاصة السالبة، ولا تعكس ارباح حقيقية قابلة للتوظيف.

من كل ما سبق نلاحظ أن انعدام مردودية المؤسسة أدى إلى انعدام قدرتها على إتخاذ قرار التمويل حيث أصبحت تعتمد بشكل مفرط على ديون الموردين و هو ما يؤثر سلبا على إستمراريتها و إستقلاليتها.

ثانيا : التوصيات المقترحة

بناءا على تحليلنا و دراستنا للوضع المالي الحرج للمؤسسة (الإفلاس و العجز المالي) نقترح بعض الحلول التيقد تساهم في الخروج من هذه الأزمة وتحسين القرار التمويلي مستقبلا.

1. إتخاذ قرار رفع رأس المال:

يُعد هذا الحل الخيار الأمثل لمعالجة وضعية الأموال الخاصة السالبة التي تعاني منها المؤسسة. من خلال تخصيص ميزانيات جديدة لتعويض الخسائر المتراكمة التي بلغت الذروة سنة 2021 ، يمكن إخراج المؤسسة من حالة الإفلاس و العجز المالي و تحسين المردودية المالية،مما يفتح آفاقا جديدة لقرار التمويل الخارجي.

2. تحسين مردودية النشاط عبر ترشيد للتكاليف المتغيرة:

أثبتت الدراسة أن التكاليف المتغيرة تستهلك جزءا كبيرا من الإيرادات، مما يجعل الهامش على التكلفة المتغيرة ضعيف. فإن ترشيد هذه التكاليف سيؤدي مباشرة إلى تحسين مردودية النشاط، كترشيد التكاليف التقنية مثل اعباء الصيانة و أعباء استهلاك الطاقة مما يوفر فوائض مالية تدعم التمويل الذاتي و تحسن بالضرورة النتائج المالية.

3. ضرورة تلقي إعانات استغلال من الدولة

نظرا لطابع نشاط المؤسسة الخدمي الإجتماعي فغالبا ما تكون المردودية الاقتصادية سالبة و هذا عائد لسعر بيع المياه السعر الاجتماعي) و الذي يقل عن التكاليف الإنتاجية و الأعباء التقنية ففي هذه الحال يجب إتخاذ قرار تمويلي بتلقي "إعانات إستغلال" من الدولة لضمان تغطية التناقض و العجز بين تكلفة الخدمة وسعر البيع، و حتما سينعكس هذا القرار التمويلي بالإيجاب على المردودية الاقتصادية للمؤسسة .

4. إعادة هيكلة الديون

يعتبر حلاً مثالياً للخروج من مشكل العجز في تسديد الديون عبر التفاوض مع الموردين مثل سونلغاز لإعادة جدولة الديون أو إجراء تسويات مالية (تصفيات) بدعم من الدولة بحيث يحدث ذلك تحسناً فاعلياً ، لتصبح أموال الخزينة المتاحة تعبر عن قدرة حقيقية على الدفع، وليس مجرد ديون محبوسة.

الخاتمة

و في ختام هذه الدراسة التي عالجت موضوع "دراسة وتحليل المردودية وأثرها على اتخاذ قرار التمويل

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه - وحدة غرداية - وبالإعتماد على الجانبين النظري والتطبيقي تمكنا من التوصل إلى أن تحليل المردودية يعد أداة فعالة تسهم في اتخاذ قرارات مالية مدروسة و تقييم أداء المؤسسة وقياس قدرتها على تحقيق الأرباح، كما إتضح أن المردودية لها تأثير مباشر وجوهري في اختيار القرار التمويلي الأمثل لمؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية و ذلك يعود لضعف المردودية المسجلة خلال فترة الدراسة، وارتفاع نسبة الديون في هيكلها المالي، مما جعل المؤسسة تعتمد بشكل متزايد على التمويل الخارجي، و هو ما يُخل بإستقرارها المالي و يجعلها عرضة لمخاطر العجز. وعليه فالقرار التمويلي الأنسب للمؤسسة يتحقق بتحسين مردوديتها و أدائها المالي و ذلك بالإعتماد على التمويل الذاتي بدلا من الإعتماد على المديونية الذي بدوره يضمن إستقلالية المؤسسة على المدى البعيد.

أولا :إختبار الفرضيات:

النظرية الأولى: التي نصت على وجود علاقة عكسية بين مستوى المردودية و نوع القرارات التمويلية المعتمدة تأكدت من خلال النتائج المتحصل عليها بحيث أثبتت الارتباط الوثيق بين المردودية المحققة و طبيعة هيكل التمويل المعتمد.

النظرية الثانية: التي تقول أن تضخم حجم الديون يؤثر على سيولة المؤسسة و يضعف قدرتها على التمويل الذاتي تم تأكيدها من خلال نتائج التحليل المالي للمؤسسة.

النظرية الثالثة: التي أظهرت أن التحليل الدقيق لمختلف مؤشرات المردودية يساهم بشكل فعال في تحقيق التوازن المالي تأكدت كذلك حيث ساعد التحليل الدقيق في اقتراح حلول مناسبة للخروج من العجز المالي و ضمان استمرارية المؤسسة و تحقيق توازن مالي أفضل.

آفاق الدراسة:

يمكن مستقبلا توسيع نطاق هذه الدراسة لتشكّل إمتدادا للتعمق أكثر وتطوير النتائج المتحصل عليها و من أهم آفاقها:

- تطبيق الدراسة على مؤسسات متنوعة لتعميم النتائج و شموليتها.
 - دراسة تأثيرات العوامل الخارجية على توجيه قرارات التمويل كالأزمات الإقتصادية و السياسات المالية.
 - إجراء مقارنات دولية لمعرفة مدى تأثير إختلاف البيئات و أهم الفروقات الناتجة عنها.
- في الأخير نأمل ان تكون تكون هذه الدراسة قد ساعدت في توضيح أهمية تحليل المردودية كونها أداة جوهرية تدعم المؤسسة في إتخاذ قرارات تمويلية مناسبة .لاسيما عند مواجهتها لقلّة الموارد و التغيرات الإقتصادية المتسارعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية :

أولا : الكتب العربية

1. زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
2. شيخة خميسي، التسيير المالي لمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
3. السعيد فرحات جمعة، الإدارة المالية لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
4. عمار بوخزار، التسيير المالي، مطبعة الضريبيين، دمشق، 1992.
5. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، دار وائل، عمان، 2011.
6. جمال الدين لعوينات، الإدارة و عملية إتخاذ القرار، دار هومة ، الجزائر، 2003.
7. رابع الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
8. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
9. منير إبراهيم هندي "الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2007
10. أحمد بوراس "تمويل المنشأة الإقتصادية" دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2008 .
11. أسامة عبد الخالق الأنصاري، خيرى علي الجزيري، عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، "أساسيات التمويل" كلية التجارة ،جامعة القاهرة مصر ، 1999.
12. مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.

13. مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.

14. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "الإدارة المالية المتقدمة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

15. نوري موسى الشقيري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.11.

ثانيا : البحوث الجامعية

1. أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.

2. مبارك مبروكي، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، ورقلة، 2013.

3. سليمان بوعصبانة يوسف، أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، غرداية، 2025.

4. تريعة إيناس، ساكر دعاء، أثر الرفع المالي على المردودية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد الشيخ التبسي، تبسة، 2023.

5. حاجي أسماء، قلقول خالدة ياسمين، دور تحديث الخدمات البنكية في تحسين مردودية البنك، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945.

6. شيخة عائشة، التحفيز والمردودية في المؤسسة، أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

7. وفاء بالحبيب، تقييم الأداء المالي باستخدام المردودية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2018.

8. بوشاهد محمد أمين، سويد محمد بلال، أثر تكلفة العاملين على مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017.

9. حواء شوايشية، أميمة بن لوصيف، أثر الرفاعة المالية على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2025.
10. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2002.
- دغوم عبد الرحمن، دراسة الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016
11. فاطمة الحاج قويدر "التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية" دراسة شركة cap-ti للخدمات الاستشارية 2009_2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية قسم علوم التسيير ، 2011-2012.
12. ملال دحو، شنافي وليد، " أثر سياسات التمويل على ربحية المؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز -عين تيموشنت- خلال الفترة 2017- 2019 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي الطور الثالث في المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت ،2023-2024.
13. خديجة العفاني، هديل سارة رحاي " أثر القرار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (2018-2021) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني تخصص محاسبة و مالية، معهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح بورقلة (2023-2022).
14. فاطمة معاوي "دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة: دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر ،قالمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة 8 ماي قالمة 1945 ، 2015-2016.
15. زليخة علال كميلية ليمان، دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة مطاحن مرمورة-قالمة ، للفترة 2012-2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، قسم علوم التسيير 2014-2015
16. كنوش بلال، بوقطوش نوار "مصادر التمويل الداخلية و دورها في تنشيط و تنويع الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مطاحن بني هارون، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم

المصادر والمراجع

الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بوصوف ميلة، 2019-2020.

17. نظيرة قلادي، "دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي" دراسة حالة المؤسسة الصناعية SIJICO، للفترة 2006-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة سكيكدة، 2011.

18. صبيحي حليلة "التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر" دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سكيكدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.

19. الجوزي غنية "أهمية إعتداد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة و تمويل تطورها" دراسة حالة مجمع صيدال مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

20. أمين كعواش "تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الإقتصادي" حالة ولاية جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2013-2014.

21. رمضان فضيلة "المزيج التمويلي للمؤسسة و محددات اختيار التمويل الأمثل"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المواد الببتروولية "نפטال"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

ثالثا : الملتقيات

1. أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006.

رابعاً:المطبوعات البيداغوجية

1. كيفاني شهيدة، مطبوعة محاضرات وتطبيقات في مقياس التسيير المالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023.
2. حمو الزغبى، مطبوعة في التسيير المالي، جامعة الجزائر، 2020.
3. سعيدة بورديمة، مطبوعة التسيير المالي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.
4. بوعزارة أحلام ، "مبادئ تمويل المؤسسات" ، مطبوعة جامعية في الإقتصاد و التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3.

المراجع الأجنبية:

1. Pascal Combemale، Arnaud Parienty، Analyse de rentabilité، Nathan، Paris، 1999.
2. Béatrice Grandguillot، Francis Grandguillot، Analyse financière، Mémentos LMD، 2015/2016.

الملاحق

الملحق رقم 01

EP AGE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2020

DATE : 2020/12/31
HEURE : 12:34
PAGE : 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS	0				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0				
Immobilisations incorporelles	0	213 893,59	48 274,28	165 619,31	87 205,71
Immobilisations corporelles	0	341 138 378,71	282 229 983,15	58 908 395,56	59 827 630,20
Terrains	0	1 781 600,00		1 781 600,00	1 781 600,00
Bâtiments	0	26 007 485,84	19 502 871,03	6 504 614,81	7 694 108,15
Autres immobilisations corporelles	0	313 349 292,87	262 727 112,12	50 622 180,75	50 451 924,05
Immobilisations en concession	0				
Immobilisations en cours	0				
Immobilisations financières	0	2 659 415,08		2 659 415,08	2 659 415,08
Titres mis en équivalence	0				
Autres participations et créances rattachées	0				
Autres titres immobilisés	0				
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	2 659 415,08		2 659 415,08	2 659 415,08
Impôts différés actif	0	185 839 652,99		185 839 652,99	157 847 016,20
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	529 851 340,35	282 276 267,41	247 575 072,94	220 501 267,27
ACTIF COURANT	0				
Stocks et encours	0	74 823 426,08	4 426 612,31	70 396 813,77	51 798 723,83
Créances et emplois assimilés	0	1 776 364 532,60	656 181 698,32	1 120 182 834,28	901 233 278,10
Clients	0	2 963 750,05		2 963 750,05	1 529 966,81
Autres débiteurs	0	7 168 322,23		7 168 322,23	6 236 256,11
Impôts et assimilés	0				
Autres créances et emplois assimilés	0				
Disponibilités et assimilés	0	88 154 516,57		88 154 516,57	131 396 267,81
Placements et autres actifs financiers courants	0				
Trésorerie	0				
TOTAL ACTIF COURANT	0	1 949 474 547,53	660 608 310,63	1 288 866 236,90	1 082 174 492,66
TOTAL GENERAL ACTIF	0	2 479 325 887,88	942 884 568,04	1 536 441 319,84	1 312 775 759,93

الملحق رقم 02

UNITE GHARDAIA
GHARDAIA
ce 2020

DATE: 07/04/2020
HEURE: 10 34
PAGE: 2

Bilan Passif
Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>	0		
Capital émis	0		
Capital non appelé	0		
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	0		
Ecart de réévaluation	0		
Ecart d'équivalence (1)	0		
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	0		
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0	-451 460 577,44	-485 398 506,65
Part de la société consolidante (1)	0		
Part des minoritaires (1)	0	-1 761 737 643,17	-1 418 248 595,99
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	0	-2 203 198 220,61	-1 683 645 102,64
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>	0		
Emprunts et dettes financières	0		
Impôts (différés et provisionnés)	0		
Autres dettes non courantes	0		632 376,55
Provisions et produits constatés d'avance	0	655 355 432,98	640 727 774,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	0	655 355 432,98	641 410 153,17
<u>PASSIFS COURANTS</u>	0		
Fournisseurs et comptes rattachés	0		
Impôts	0	988 588 550,85	730 001 106,41
Autres dettes	0	216 084 276,87	202 205 874,81
TRESORERIE PASSIF	0	1 880 644 715,33	1 615 702 908,67
TOTAL PASSIFS COURANTS III	0	968 584,44	930 818,51
TOTAL GENERAL PASSIF	0	3 084 284 107,49	2 555 010 709,40
0	0	1 536 441 319,84	1 312 775 759,93
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

الملحق رقم 03

UNITE GHARDAIA
GHARDAIA
2020

DATE: 07/04/2020
HEURE: 10.34
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)
Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	0	628 572 990,68	576 810 404,64
Variation stocks produits finis et en cours	0		
Production immobilisée	0		
Subventions d'exploitation	0		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	0		
Achats consommés	0	628 572 990,68	576 810 404,64
Services extérieurs et autres consommations	0	-289 825 460,62	-273 700 241,21
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	0	-23 662 312,62	-26 326 057,85
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	0	-313 487 773,34	-300 026 209,07
Charges de personnel	0	316 085 217,34	276 784 105,67
Impôts, taxes et versements assimilés	0	-756 740 863,55	-543 737 667,94
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	0	-17 709 310,10	-16 678 736,56
Autres produits opérationnels	0	-459 364 956,31	-263 839 300,93
Autres charges opérationnelles	0	34 507 295,48	7 744 655,50
Dotations aux amortissements et aux provisions	0	-192 922,00	-914 542,10
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	-37 121 550,16	-178 020 413,20
V. RESULTAT OPERATIONNEL	0	4 173 259,74	1 025 554,67
Produits financiers	0	-457 998 883,21	-453 795 036,12
Charges financières	0		
VI. RESULTAT FINANCIER	0		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	0	-457 998 883,21	-453 795 036,12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	27 992 630,69	23 670 613,75
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	667 263 545,90	585 580 624,81
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-1 097 259 792,42	-1 015 705 147,18
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-430 006 246,52	-430 124 522,37
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0		
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)		69 104 623,40	548 988,50
Liaison Inter-Unité (CHARGES)		-87 558 954,32	-35 822 672,78
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	-461 460 577,44	-465 398 606,65
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0		
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	0		
Dont part des minoritaires (1)	0		
Part du groupe (1)	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

الملحق 04

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2021

DATE: 07/04/2022
HEURE: 10:41
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
0	0				
ACTIFS NON COURANTS	0				
0	0				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0	213 893,59	67 663,63	146 229,96	167 619,33
Immobilisations incorporelles	0	354 374 721,78	295 611 275,29	68 763 446,49	68 908 395,56
Immobilisations corporelles	0	1 781 600,00		1 781 600,00	1 781 600,00
Terrains	0				
Bâtiments	0	26 007 485,84	20 417 136,20	5 590 349,64	6 504 614,81
Autres immobilisations corporelles	0	326 585 635,94	275 194 139,09	51 391 496,85	50 622 180,75
Immobilisations en concession	0				
Immobilisations en cours	0				
Immobilisations financières	0	2 659 415,06		2 659 415,06	2 659 415,06
Titres mis en équivalence	0				
Autres participations et créances rattachées	0				
Autres titres immobilisés	0				
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	2 659 415,06		2 659 415,06	2 659 415,06
Impôts différés actif	0	189 549 398,86		189 549 398,86	185 839 652,99
0	0				
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	546 797 429,29	295 678 938,92	251 118 490,37	247 575 082,94
0	0				
ACTIF COURANT	0				
0	0				
Stocks et encours	0	56 230 362,84	4 418 570,20	51 811 792,64	70 396 613,77
Créances et emplois assimilés	0				
Clients	0	1 963 393 492,18	859 142 223,69	1 104 251 268,49	1 120 182 834,28
Autres débiteurs	0	2 788 050,99		2 788 050,99	2 963 750,05
Impôts et assimilés	0	7 681 106,09		7 681 106,09	7 168 322,23
Autres créances et emplois assimilés	0				
Disponibilités et assimilés	0				
Placements et autres actifs financiers courants	0				
Trésorerie	0	70 472 924,32	3 000,00	70 469 924,32	68 154 516,57
0	0				
TOTAL ACTIF COURANT	0	2 100 565 936,42	863 563 793,89	1 237 002 142,53	1 298 866 236,90
0	0				
TOTAL GENERAL ACTIF	0	2 647 363 365,71	1 159 242 732,81	1 488 120 632,90	1 536 441 319,84

الملحق رقم 05

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2021

DATE: 07/04/2020
HEURE: 10:41
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
0	0		
<u>CAPITAUX PROPRES</u>	<u>0</u>		
Capital émis	0		
Capital non appelé	0		
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	0		
Ecart de réévaluation	0		
Ecart d'équivalence (1)	0		
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	0	-541 147 627,16	-451 460 577,44
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0		
Part de la société consolidante (1)	0	-2 136 678 371,19	-1 751 737 643,17
Part des minoritaires (1)	0		
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	0	-2 677 825 998,35	-2 203 198 220,61
0	0		
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>	<u>0</u>		
Emprunts et dettes financières	0		
Impôts (différés et provisionnés)	0		
Autres dettes non courantes	0		
Provisions et produits constatés d'avance	0	713 849 221,84	655 355 432,96
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	0	713 849 221,84	655 355 432,96
0	0		
<u>PASSIFS COURANTS</u>	<u>0</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	0		
Impôts	0	1 166 904 883,04	986 586 550,85
Autres dettes	0	243 929 014,38	216 084 278,87
TRESORERIE PASSIF	0	2 041 199 693,37	1 890 644 715,33
TOTAL PASSIFS COURANTS III	0	63 818,62	968 564,44
TOTAL GENERAL PASSIF	0	3 462 097 409,41	3 084 284 107,49
0	0	1 488 120 632,90	1 536 441 319,84
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		
	0		

الملحق 06

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2021

DATE: 07/04/2022
HEURE: 10:41
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	0	642 954 434,31	628 572 990,68
Variation stocks produits finis et en cours	0		
Production immobilisée	0		
Subventions d'exploitation	0		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	0	642 954 434,31	628 572 990,68
Achats consommés	0	-291 343 622,01	-289 825 480,52
Services extérieurs et autres consommations	0	-35 821 367,10	-23 662 312,82
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	0	-327 164 989,11	-313 487 773,34
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	0	315 789 445,20	315 085 217,34
Charges de personnel	0	-780 609 625,87	-758 740 883,55
Impôts, taxes et versements assimilés	0	-23 215 414,63	-17 709 310,10
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	0	-483 235 595,10	-459 384 956,31
Autres produits opérationnels	0	12 350 604,02	34 507 295,48
Autres charges opérationnelles	0	-237 029,24	-192 922,96
Dotations aux amortissements et aux provisions	0	-277 209 143,02	-37 121 559,16
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	3 221 727,41	4 173 259,74
V. RESULTAT OPERATIONNEL	0	-750 109 435,93	-457 998 883,21
Produits financiers	0		
Charges financières	0		
VI. RESULTAT FINANCIER	0		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	0	-750 109 435,93	-457 998 883,21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	3 709 745,87	27 992 636,69
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	658 526 765,74	667 253 645,90
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-1 404 926 455,80	-1 027 259 792,42
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-746 399 690,06	-430 006 246,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0		
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)		285 683 279,75	66 104 623,40
Liaison Inter-Unité (CHARGES)		-80 431 216,85	-87 558 954,32
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	-541 147 627,16	-451 460 577,44
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0		
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	0		
Dont part des minoritaires (1)	0		
Part du groupe (1)	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

الملحق 07

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2022

DATE: 07/04/2023
HEURE: 10.48
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
0	0				
ACTIFS NON COURANTS	0				
0	0				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0				
Immobilisations incorporelles	0	213 893,59	89 053,00	124 840,59	146 229,56
Immobilisations corporelles	0	381 294 012,18	311 853 754,87	49 440 257,29	58 783 445,49
Terrains	0	1 781 600,00		1 781 600,00	1 781 600,00
Bâtiments	0	28 175 485,84	21 251 670,13	4 923 815,71	5 590 349,64
Autres immobilisations corporelles	0	333 336 926,32	290 602 084,74	42 734 841,58	51 391 495,85
Immobilisations en concession	0				
Immobilisations en cours	0				
Immobilisations financières	0	2 659 415,06		2 659 415,06	2 659 415,06
Titres mis en équivalence	0				
Autres participations et créances rattachées	0				
Autres titres immobilisés	0				
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	2 659 415,06		2 659 415,06	2 659 415,06
Impôts différés actif	0	206 447 317,06		206 447 317,06	189 549 368,88
0	0				
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	570 814 637,87	311 942 807,87	258 871 830,00	251 118 490,37
0	0				
ACTIF COURANT	0				
0	0				
Stocks et encours	0	56 386 159,82	4 495 184,90	51 870 964,92	51 811 792,54
Créances et emplois assimilés	0				
Clients	0	2 060 869 744,57	915 761 776,01	1 145 107 968,56	1 104 251 268,49
Autres débiteurs	0	2 642 591,26		2 642 591,26	2 788 060,99
Impôts et assimilés	0	6 513 780,31		6 513 780,31	7 681 106,09
Autres créances et emplois assimilés	0				
Disponibilités et assimilés	0				
Placements et autres actifs financiers courants	0				
Trésorerie	0	31 813 748,80	3 000,00	31 810 748,80	70 459 924,22
0	0				
TOTAL ACTIF COURANT	0	2 158 206 024,76	920 259 940,91	1 237 946 083,85	1 237 002 142,53
0	0				
TOTAL GENERAL ACTIF	0	2 728 820 662,63	1 232 202 748,78	1 496 817 913,85	1 488 120 632,90

الملحق 08

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2022

DATE: 07/04/2020
HEURE: 10.41
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
0	0		
<u>CAPITAUX PROPRES</u>	<u>0</u>		
Capital émis	0		
Capital non appelé	0		
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))	0		
Ecart de réévaluation	0		
Ecart d'équivalence (1)	0		
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	0	-395 484 282,65	-541 147 627,16
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0		
Part de la société consolidante (1)	0	-2 845 651 182,85	-2 136 878 371,19
Part des minoritaires (1)	0		
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	0	-3 241 136 465,50	-2 677 825 998,35
0	0		
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>	<u>0</u>		
Emprunts et dettes financières	0		
Impôts (différés et provisionnés)	0		
Autres dettes non courantes	0		
Provisions et produits constatés d'avance	0	761 989 779,06	713 849 221,84
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	0	761 989 779,06	713 849 221,84
0	0		
<u>PASSIFS COURANTS</u>	<u>0</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	0	1 446 180 603,39	1 168 904 893,04
Impôts	0	267 693 433,17	243 929 014,38
Autres dettes	0	2 261 793 633,77	2 041 199 693,37
TRESORERIE PASSIF		105 929,96	63 818,62
TOTAL PASSIFS COURANTS III	0	3 975 763 600,29	3 452 897 409,41
TOTAL GENERAL PASSIF	0	1 496 617 913,85	1 488 120 632,90
0	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

الملحق 09

EP ADE UNITE GHARDAIA
UNITE GHARDAIA
Exercice 2022

DATE: 31/12/2022
HEURE: 15h30
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)
Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	0	642 736 746,13	642 954 434,31
Variation stocks produits finis et en cours	0		
Production immobilisée	0		
Subventions d'exploitation	0	642 736 746,13	642 954 434,31
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	0		
Achats consommés	0	-321 213 535,76	-291 343 622,01
Services extérieurs et autres consommations	0	-49 231 555,22	-35 621 307,10
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	0	-370 445 090,98	-327 164 989,11
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	0	272 291 655,15	316 789 445,20
Charges de personnel	0	-794 817 472,22	-780 809 625,67
Impôts, taxes et versements assimilés	0	-22 007 185,40	-23 215 414,63
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	0	-644 333 002,47	-489 235 595,10
Autres produits opérationnels	0	18 907 415,68	12 350 604,02
Autres charges opérationnelles	0	-730 835,46	-237 029,24
Dotations aux amortissements et aux provisions	0	-120 162 690,99	-277 209 143,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	1 241 097,00	3 221 727,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL	0	-645 014 006,04	-760 109 435,93
Produits financiers	0		
Charges financières	0		
VI. RESULTAT FINANCIER	0		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	0	-645 014 006,04	-760 109 435,93
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	16 897 918,20	3 709 745,87
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	662 945 268,71	658 528 765,74
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-1 291 061 346,55	-1 404 928 455,80
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-628 116 087,84	-746 399 690,06
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0		
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)		319 667 086,97	285 683 279,75
Liaison Inter-Unité (CHARGES)		-87 056 181,78	-80 431 216,85
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	-395 484 282,05	-541 147 627,16
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0		
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	0		
Dont part des minoritaires (1)	0		
Part du groupe (1)	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion
Département



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية في: 2026/06/17....

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (ة) : ... قطيب عبد القادر الصفة في لجنة المناقشة / مشرف

بصفته عضوا في لجنة مناقشة / لجنة التقييم الطالب (ة) : معروف أية / بجاج ايمان

تخصص : ليسانس محاسبة

ب عنوان : .. : ... دراسة وتحليل المردودية وأثرها على اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

تاريخ المناقشة / التقييم : 2026/06/02

أن الطالبة (ة) : إلترم : (ة) بجميع الملاحظات المقدمة في طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي



إمضاء الأستاذ (ة) المكلف (ة) بمتابعة التصحيح

د. قطيب عبد القادر
مستشار محاسبة